رحلة نضال... مع العمال

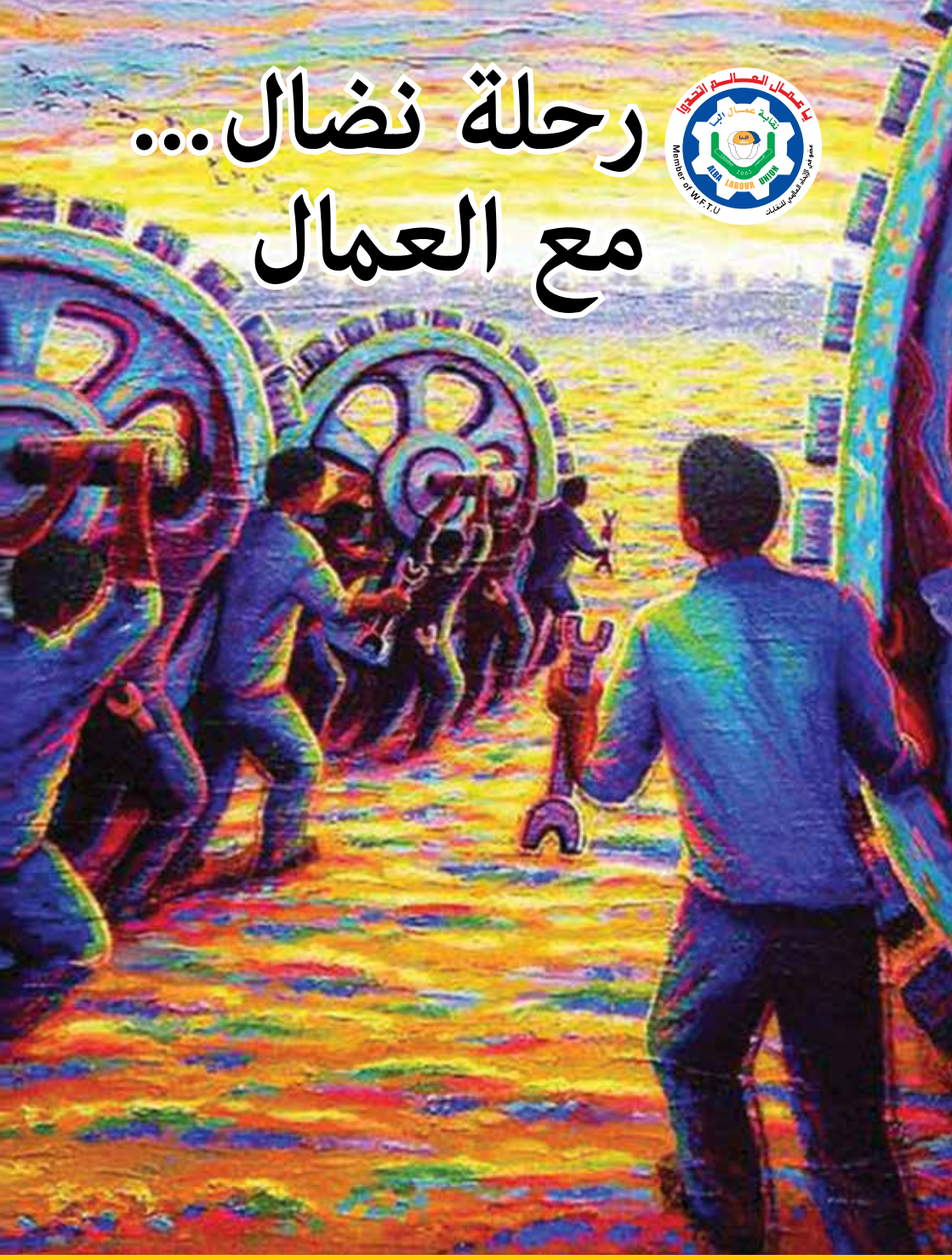

إصدار: نقابة عمال البا - مايو ٢٠١٥

إصدار:
نقابة عمال البا – مايو ٢٠١٥

حقوق الطبع محفوظة لدى نقابة عمال البا
ص.ب ٥٧٠ – المنامة – مملكة البحرين
هاتف : ١٧٨٣٧٤٦٢ – فاكس : ١٧٩١١٢٠٥
البريد الالكتروني : albaunion@hotmail.com

albaunion
+973 37778763
Alba Labour
albaunion
Alba Labour union
www.albaunion.org

اهداء:

الى روح المناضل

النقابي الصلب

الرفيق عبد الجليل الحوري

الفهرس

المقدمة الافتتاحية،

١	كلمة الرفيق علي البنعلي	رئيس نقابة عمال البا – البحرين
٢	الرفيق د. حسن مدن	البحرين
٣	الرفيق غازي الحمر	البحرين
٤	الرفيق المفكر الراحل الرفيق عبدالله خليفة	البحرين
٥	الشهيد الرفيق سعيد العويناتي	البحرين
٦	الإستاذ بدر المطيري	الكويت
٧	د. هدى المحمود	البحرين
٨	الرفيق محمد المرباطي	البحرين
٩	الرفيق خضر حسان	لبنان
١٠	الرفيق عبدالحميد القائد	البحرين
١١	الرفيق حسين الذوادي	تونس
١٢	الأستاذ وليد الرجيب	الكويت
١٣	الرفيق غريب عوض	البحرين
١٤	د. شحاته غريب	مصر
١٥	د. سناء العصفور	الكويت
١٦	الشاعر علي الشرقاوي	البحرين
١٧	الشاعر صالح المادح	البحرين
١٨	الرفيق فهد المضحكي	البحرين
١٩	الرفيق عباس الشطري	العراق
٢٠	الرفيق «سين»	الكويت
٢١	الرفيق د. محمد شحادة	فلسطين
٢٢	الرفيق علي مدن	البحرين

نعيش أفراح الطبقة العاملة

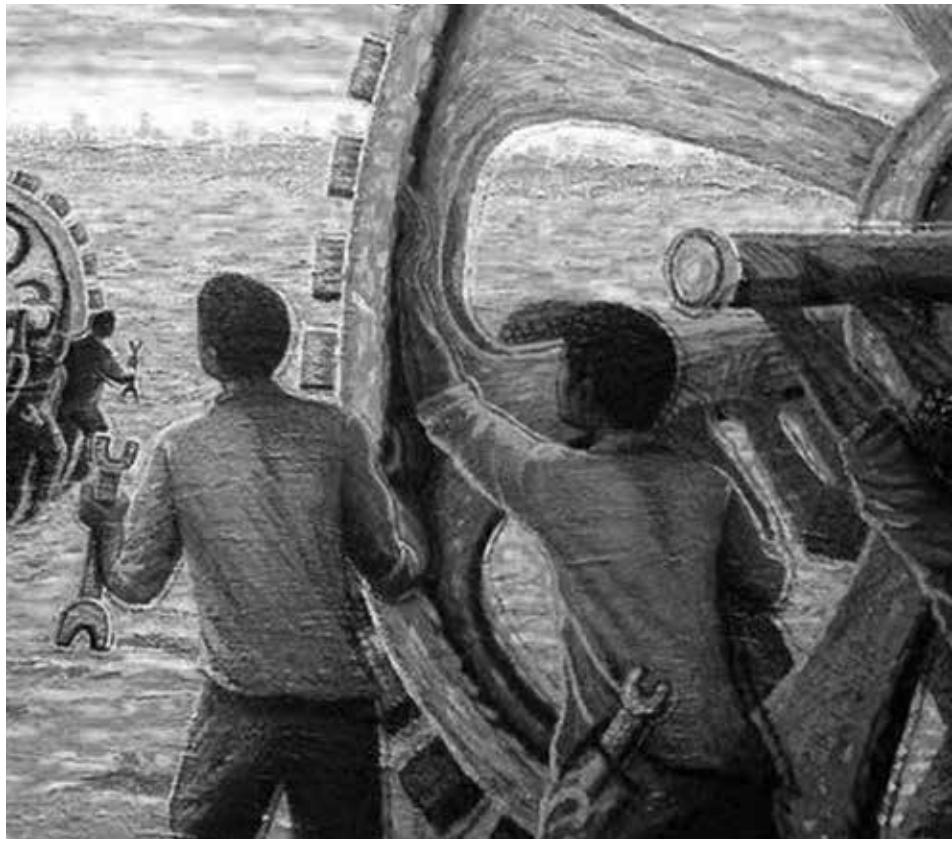

كعادتنا كل عام نحتفل باليوم العالمي للطبقة العاملة، يوم التضحيات والنضال في سبيل الغد الواعد الخالي من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، غدٍ تسود فيه العدالة والمحبة لكل البشر من دون جشع أو ظلم، وقد يبدو ذلك حلم الطبقة العاملة حلم الفقراء والبسطاء، ولكنه هو حلم البشرية جمعاء وأمل أطفال المستقبل، فلم تُقدم النظم الرأسمالية التي ترسخ مبادئ الاستغلال وغياب العدالة في توزيع الثروة البديل الأفضل للبشرية وضمن دائرة أقلية مالكة وسواد أعظم من البشر وبالملايين لا يملكون إلا فقرهم المليء بالعوز والحرمان والبطالة والمرض الذي يترافق مع جوعهم وبالموت البطيء.

إنه إذا كانت قد نجحت حضارة الرأسمالية المتوحشة في تحقيق طفرة التكنولوجيا والعولمة والأتمتة وغزارة الإنتاج فقد فشلت في أن تحقق رفاهية الإنسان وخلق حياة كريمة له، بل على العكس زادت من تعاسته وشقائه ليتحول إلى عبد لآلة الاستغلال، وبدل أن توظف تلك الآلة لخدمته وسعادته ورفاهيته تحولت إلى سبب لخلق بطالته وجوعه، وها هنا المغزى التاريخي لذكرى مايو كصراع بين الأفضل والأسوأ بين السواد الأعظم من البشر وأقلية وحفنة من البشر تعيش على شقاء الآخرين وكدحهم واستغلال قوة عملهم وحياتهم وحقهم في العيش الكريم.

إن تسامي نضال الطبقة العاملة على مر العصور هو نضال من أجل الحياة الأفضل، ومن أجل لقمة العيش الأكرم، وقد تجسدها وتلخصها تحسين ظروف العمل والأجور العادلة والحق في كفالة المستوى المعيشي الذي يليق بكرامة الإنسان على وجه كوكبه، فهو النضال من أجل القضاء على المرض والفقر والبطالة ولتعيش الإنسانية حضارتها الحقيقية التي لا يمكن أن تستقيم مع مبادئ الاستغلال والاحتكار وغياب العدالة، ولا يمكن التستقيم بين أقلية تتحكم وتملك كل شيء وأغلبية لا تملك حتى قوت يومها. إن الأول من مايو هو عيد البشرية في وجه كافة أشكال الاستغلال والعبودية، إنه يوم الإنسان العالمي الذي يتجاوز كل الحواجز الصنمية ويتخطاها نحو أسمى المبادئ الإنسانية في عالم البشر المتحرر والمتقدم.

الأول من مايو يزيدنا إصراراً بحقوقنا ومكاسبنا

ضيوفنا الكرام أيها الأخوة العمال أيتها الأخوات ،،،

لازلنا نتواصل معكم بإحتفالاتنا البهيجة بمناسبة الأول من مايو وبرغم كل الظروف يظل إحتفالنا بيوم العامل العالمي يوماً مجيد يشع بريقاً ويزهر أملاً وتفاؤل بالأفضل وبالجديد وبالغد الواعد هكذا هي الطبقة العاملة وهكذا هو نضالها الذي لا ينضب من أجل ظروف عمل أكثر حضارية وتطور وأجور عادلة لا ينقص عليها إرتفاع الأسعار وتكاليف المستوى المعيشي، أجور تحقق الحد الأدنى من العيش الكريم لصانعي ومنتجي خيرات العالم بقوة عملهم والتي لا يملكون غيرها ويتحكم بها من يملك وقادر على الإستبداد بها والبطش بحقوقها، هو الصراع الطبقي المحرك والدينمو الأبدي في عجلة التاريخ ومسارها الذي لا يعود للوراء ويمضي قُدماً نحو الأمام ليحقق إنسانية الإنسان وكرامته وذاك هو معيار حضارة عصرنا وتطوره.

إن نقابة عمال ألبا لتشعر بمسؤوليتها اليوم أكثر مما مضى تجاه الحركة النقابية والعمل على تجذير تجربتها وتطوير أدائها وبذات المستوى تجاه أعضاؤها وفي الدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم والنضال معهم وبهم نحو الأفضل والأرقى وكان من المؤسف هذا العام أن تشاء الظروف أن لا نخرج بمسيرة الأول من مايو والتي أعددنا لها شعار لا للعقود المؤقتة للتعبير عن قضايانا وهموم الحركة النقابية والمؤسف له أكثر أن نفاجأ بقرار مجلس الإدارة بوقف الزيادة السنوية في العلاوة الإجتماعية، إلا أن كل ذلك لم يمنعنا أن نواصل إحتفالاتنا بالأول من مايو وحفلنا الفني هذا لهو خير دليل على ذلك أما موقفنا من قرار مجلس الإدارة الغير منصف والغير مبرر فسيظل موقفاً ثابت ولن نساوم عليه وسنعّبر عن رفضنا للقرار بكافة الأشكال المناسبة وسنناضل من أجل الدفع بالعدول عنه وإلغاؤه وستلتزم نقابة عمال ألبا بثوابتها وتحقيق إرادة أعضاؤها وعمالها بكل وفاء وتفاني فالعلاوة الإجتماعية من مكتسبات العمال ولا يجوز المساس بها بأي شكل من الأشكال.

بقلم / الرفيق علي البنعلي
رئيس نقابة عمال ألبا

إننا بكل صدق وأمانة نعاهد أخواننا العمال بأننا سنلتزم بمسؤولياتنا ودون هوادة وسنعمل من أجل الحفاظ على مكاسبنا وحقوقنا بكل أمل وعزيمة ومن دون إنفعال أو ردود أفعال وسنكون دوماً في خدمة العامل والبلد هو شعارنا للأبد. وكل الشكر لكل من تضامن معنا وناصرنا في موقفنا. أما بخصوص حفلنا هذا فنرفع أسمى آيات الشكر لرئيسة هيئة البحرين والآثار والتي أتاحت لنا فرصة إقامة الحفل والشكر موصول لكل من شاركنا في حفلنا وعمل على إنجاحه والتحضير له هذا الحفل الفني الذي أردنا له أن يكون جزء لا يتجزأ من إحتفالاتنا بالأول من مايو فكل عام وأنتم بخير وتحية نضالية لعمال ألبا وللطبقة العاملة البحرينية ولكل عمال العالم.

البروليتاري الآتي من الحورة

بقلم / الرفيق الدكتور حسن مدن

ينتسب جليل عمران الحوري الى تلك الفصيلة المقدامة من رواد الحركة النقابية وقادة النضال العمالي التي وضعت مداميك العمل النقابي في البحرين، في زمن كانت فيه الفرائص ترتعد من مجرد ذكر كلمة نقابة، فما بالك بالعمل في سبيل تأسيس النقابات، والى هذه الفصيلة تنتسب أسماء أخرى لامعة في تاريخنا العمالي والنقابي لا يتسع المجال هنا لتعدادها، ونخشى أن نسهو عن ذكر أحدها أو بعضها لو حاولنا ضرب الأمثلة فقط، لذا نكتفي بتوجيه تحية النضال لهم جميعاً، لمن غاب منهم، كما هو شأن جليل عمران الحوري نفسه، وندعو بطول العمر للاخرين.

كان جليل عمران الحوري ورفاقه في زمن الجمر يؤسسون اللجان العمالية وينظمون الاضرابات ويقودون المسيرات والاحتجاجات دفاعا عن حقوق العمال وفي سبيل إطلاق حرية العمل النقابي، وكانت ضريبة كل ذلك مكلفة: الاعتقال والسجن والفصل من العمل والمحاربة في الرزق.

كل ذلك لم يثن جليل الحوري عن مواصلة نضاله وتمسكه بحقوق الطبقة العاملة التي ظل فخوراً بكونه أحد أبنائها الأوفياء، واستمر في ذلك حتى آخر لحظة في حياته، أو كما جاء في بيان المنبر التقدمي الذي نعى فيه الفقيد: «حتى الرمق الأخير بالمعنى الحرفي للكلمة»، حيث لا مجاز هنا ولا تورية، وما الصور المنشورة له في الصحف، قبل هنيئات من إسلامه للروح، وهو يهتف في اعتصام نقابة المصرفيين، احتجاجاً على التسريحات في صفوف العاملين في المصارف، تحت تأثير الأزمة المالية ، إلا البرهان الساطع على ذلك.

عندما كنا لم نزل تلاميذ في المدرسة، كان اسم جليل عمران مضرب المثل في الشجاعة، حيث كان دائماً في مقدمة صفوف مسيرات العمال منذ ستينيات القرن الماضي مطالباً بحقوقهم، وفي مقدمتها حق تشكيل النقابات. من الحورة، من فريق الحدادة في قلب الحورة، أتى هذا البروليتاري العنيد، من قلب ذاك الزمن المتقد بالوعود، حيث كانت الحورة فيه مصهراً انسانياً فريداً للمناضلين من شتى الأعراق والمذاهب والتحدرات، يجمعهم حب الشعب والوطن، ويقدمون النموذج الراقي في الأخوة الإنسانية والكفاحية المتعالية على كافة المظاهر الشوفينية والمذهبية والعنصرية، وفي هذا المصهر الإنساني العجيب تربى وناضل جليل الحوري، مع بقية رفاقه.

تغيرت أمور كثيرة في البحرين وأصبحت النقابات أمراً واقعاً، وكان جليل سعيداً برؤية بعض ثمار كفاحه وكفاح رفاقه تتحقق، لكنه لم يكفّ عن مواصلة العمل في سبيل المزيد، وحماية الحقوق المكتسبة من أي تعدٍ عليها، ففي ظروف العلنية واصل جليل الحوري ما لم ينقطع من نضاله في صفوف المنبر التقدمي، فكان حاضراً في كل الأنشطة والفعاليات، رغم رغم تقدم السن به، وتدهور حالته الصحية التي حملته إلى رحلة علاجية إلى ألمانيا، وكان بذلك يقدم أنموذجاً يحتذى به من قبل الأجيال الجديدة من الشباب، ورداً بليغاً على هواة الثرثرة الفارغة.

وتشاء الأقدار أن تختار لجليل عمران الحوري نهاية تليق بتاريخه النضالي الناصع. كان زملاؤه يحرصون على المرور عليه في بيته، ليأخذوه بالسيارة إلى حيث يقام نشاط عمالي، هذه المرة حيث الاعتصام الذي دعت إليه نقابة المصرفيين احتجاجاً على التسريحات الجائرة في القطاع المصرفي، لم يفعل الرفاق الأمر نفسه رأفة بصحته، لكنه استقل النقل العام وأتى وحيداً، وقطع المسافة من موقف الحافلة إلى حيث التجمهر مشياً، وما أن تناهت إلى مسامعه هتافات العمال حتى استعاد لوهلة سنوات شبابه يوم كان في مقدمة الصفوف يهتف، وعلى محياه كما يقول أحد الحاضرين ارتسمت بسمة الرضا لأن جذوة النضال التي ساهم في إشعالها ظلت متقدة.

وفي حماس راح يجاري العمال الشباب في الهتاف بأعلى صوته، بذات الإيمان والحماس اللذين كان عليهما وهو لما يزل شاباً، لكن قلبَهُ المنهك خذلهُ هذه المرة، حين خرّ ميتاً بين أيدي رفاقه، كانت تلك تلويحة الوداع الأخيرة للرجل الذي مات شامخاً، بكل عنفوان المناضل وعزيمته.

المصور البارع والصحافي مازن مهدي التقط صورة لمكان الحدث: برجا المرفأ المالي بكل ما يرمزان له من سطوة للمال، حيث اعتصم المعتصمون، يبدوان شامخين صاعدين في اتجاه الأعالي، وفي أسفل المبنى على ساحة من العشب الأخضر جثمان الفقيد ملفوف بملاءة بيضاء محاط برفاقه الذين اغرورقت أعينهم بالدموع وهم يتبادلون التعازي. هذه الصورة يجب أن تخلد، ليس لأنها شاهدة على زمن فحسب، وإنما هي تجسيد لاحتجاج مفعم بالرجولة والشرف والكرامة على نهج ضاعف ثروة الأغنياء وزاد فقر الفقراء فقراً.

ما أحوجنا الى أن نتعلم الدروس من سيرة هذا المناضل الصلب، وما أحوج الحركة النقابية في البحرين اليوم إلى أن تجعل من هذه السيرة، كما من سيرة سواه من رواد العمل النقابي والنضال العمالي، منارةً يهتدى بها، من أجل ان يعرف الجميع أن نيل حرية تشكيل النقابات الذي ينعم به عمالنا اليوم، قدمت في سبيله تضحيات جليلة، وعانى جليل عمران الحوري ورفاقه من الأهوال الشيء الكثير في سبيل بلوغ ما بلغناه. ولعل في ذلك ما يلهم العمل في سبيل بناء الحركة النقابية البحرينية على أسس وطنية جامعة، تعيدنا إلى صفاء ذلك المصهر الإنساني المتجرد الذي به ومنه تشكل جليل الحوري وأبناء جيله من رواد الحركة النقابية.

في حياة ورحيل هذا المناضل النقابي ما يرتقي إلى مثابة العمل الروائي أو الدرامي .

- كاتب ومفكر وطني من البحرين
- الأمين العام للمنبر التقدمي في البحرين ٢٠٠٢ – ٢٠١٢
- أشرف على إصدار عدد من الدوريات الثقافية الرصينة بينها: «الرافد»، «دراسات» (في دولة الامارات العربية المتحدة)، و «البحرين الثقافية» (في البحرين).
- واختارته منظمة «اليونسكو» عضوًا في لجنة تحكيم جائزة الثقافة العربية التي تمنحها المنظمة في دورتها الثانية لمدة أربع سنوات.
- مُنح في العام ٢٠٠٩ جائزة تريم عمران التقديرية لتميزه في كتابة العمود الصحافي ومجمل عطائه الثقافي والإعلامي.

بين إعتصام اليوم وإضراب الأمس في ألبا

شريط الذاكرة المكانية والزمانية قد يُقبر أحياناً في قِدمه ولكن تأتي لحظات وأحداث ومواقف تيقظه بالصدفة لتعود بنا إلى ماضي قد يتلاقى مع الحاضر وإن بصور مختلفة ومشاهد متباعدة ولكنها أيضاً ليست بعيدة كثيراً وكأن الزمن يُعيد إنتاج نفسه ليحرك فينا ذاكرتنا البعيدة.

نعم بالأمس بعام ١٩٧٤ أضرب عمال ألبا بعد أن أقدمت إدارة الشركة على فصل مجموعة من العمال بسبب مطالبتهم بتحسين ظروف عملهم وأجورهم وكانت في ذلك الوقت الأجور في أحسن الأحوال ستون ديناراً وفي ظل ظروف عمل لا شبيه لها إلا القرون الوسطى...!! أو العصر الحجري، وقد كانت الإدارة المتصلفة في غالبها من العمالة الوافدة الأوربية تحديداً فلم يكن ساعتها في الإدارة قيادات وطنية إلا فيما ندر أما الطاقة الإنتاجية للمصنع فكانت بالكاد تصل إلى ١٢٠ ألف طن فقط وأشارت الشواهد في ساعتها على أن العمل النقابي كان من المحرمات وربما ذلك من أحد الأسباب التي دعت إدارة الشركة تضييق الخناق على النقابة الوليدة ساعتها ودفعها قهقرياً للجوء للإضراب العام للإجهاز عليها وضرب قيادتها في أجواء متوترة سياسياً.
ففي ذلك الزمن كان الإضراب العمالي هو اللغة والسلاح الذي يلجأ إليه العمال تعبيراً عن موقفهم فساعتها لغة الحوار والتفاوض وإحترام الحقوق كانت أيضاً من المحرمات ومن المستحيل أن يلجأ العمال للإعلام لتوضيح موقفهم أو التعبير عن رأيهم والويل لمن يفتح فمه....ليقول كلمة حق والجدير بالذكر بأنه في ذلك الوقت لا يوجد في قاموس الحركة العمالية ما يسمى بالإعتصام...!!

اليوم المشهد والواقع يختلف كثيراً عما كان عليه وإن كان الصراع ظل باقياً بأشكال حداثية بما معناه لازال العمال في حالة مطالبة ودفاع عن حقوقهم ولازالت إدارة الشركة لا تملك حلولاً ومخارج إلا بتقليص مكاسب العمال وإفتراس حقوقهم وهذا ما أقدم عليه مجلس الإدارة مؤخراً حيث أصدر قراراً بوقف الزيادة السنوية للعلاوة الإجتماعية للعمال هكذا بجرة قلم وبشكل أثار إستغراب الكل لأنه قرار جاء بلا مبرر أو مسوغات مقنعة سواء للعمال أو للرأي العام في ظل وضع إقتصادي جيد لإدارة الشركة وعملياتها الإنتاجية وكذلك أرباحها.

بقلم / الرفيق غازي الحمر

إن شركة ألبا لم تعد كما في السبعينات وعلى كل الأصعدة فهي اليوم شبه حكومية وأغلب قياداتها من الكفاءآت البحرينية التي يفخر بها الجميع بالإضافة إلى إنها من الشركات التي تفاخر بنسب البحرنة فيها وعلاوة على كل هذا الواقع فالوضع العمالي وواقعه يختلف عما كان عليه في السبعينات فهناك حرية عمل نقابي ومكاسب وحقوق عديدة أنجزتها نقابة عمال ألبا بالتوافق مع إدارة الشركة وبما يعكس تقاسم المصالح المشتركة بين طرفي الإنتاج وترسيخ العلاقات الطبية وإستقرارها ومن يرى إعتصام عمال ألبا وإعتراضهم على القرار المتعارض مع مصالحهم يكتشف كم نحن نعيش مرحلة مختلفة من الزمن ببصمات المشروع الإصلاحي وهامش الحرية في الحركة النقابية والديمقراطية المتوفرة والذي عكسته نقابة عمال ألبا بكل حضارية ومسؤولية وطنية فهي برهنت إنها ليست بنقابة صدامية بل مسؤولة وتستعيض عن الإضراب بالإعتصام للتعبير عن موقفها وبوسائل الإعلام المتاحة وهذا ما لم يكن متوفر في فترة السبعينات وأجوائها التأزيمية.

إن تلك المفارقة لهي مفارقة إيجابية على الطرفين وعلى مجلس الإدارة إدراكها ومراعاتها وتقدير تداعياتها والكرة في مرماه الآن إن صح التعبير وبيده مفاتيح حل الأزمة التي أحدثها قراره المتسرع الذي لم تتم فيه مراعاة مكتسبات العمال وجهودهم المخلصة والمتفانية في عملهم والتي أوصلت إنتاجية الشركة إلى مواقع متقدمة وتنافسية على المستوى العالمي. ولاشك على أن عمال ألبا وقيادة نقابتهم لها كل الحق في الإعتصام والإعتراض على قرار مجلس الإدارة الذي يمس مكتسباتهم وهم في ذلك لا يقفون لوحدهم بل تدعمهم كل الحركة النقابية المحلية والدولية.

أغلبية لا تحب الوطن

عدد هائل يحيط بالمواطنين هم العمال الأجانب الفقراء، لا علاقة لهم بحب الوطن أو الاهتمام به.
لا يهمهم ما يحدث، لا تعرف أصلاً ما يحدث، عيونُهم ملأى باللامبالاة أمام ما يجري.
يأتون ممغنطين نحو المادة الثمينة، عقولهم مكرسة حول شروطها وظروفها وإمكانيات خرقها للحصول على أكثر منها، يجثمون في أي شروط عيش، في أي شوارع، في أي بيوت، بهدف أن تبقى من الأجور أرقام كثيرة جزيلة تمد الوطن الحقيقي، الآخر بالحياة، بالوجود، بالتطور، بتغيير أبواب مهترئة وعظام نخرة.

لا مبالاة غريبة تجاه الشارع ونظافته أو وساخته، تجاه التلوث والصراخ والنار والحطام، تجاه الميادين والحدائق، تجاه الشواطئ.

(أنا جئتُ لأنتزعَ مالاً ولستُ معنيا بأرضكم وبلدكم!).
كائنات غريبة فوضوية المجيء، من كل أقطار الدنيا سحبت بمصاصات، تتجمع بأشكال فجة من المصادفة والغرابة: فثمة كائن يعيش في قدسية متعالية، يغطي زوجتَه وبناته بالثياب والأحجبة، وأمامه امرأة حديثة سافرة عارضة للجمال تطلق الموسيقى وتعلم أولادَها وبناتها على الفنون والحريات.
ما يوحدهم هو ضربات المؤجر للزيادة المطردة القاسية في الإيجار ثم ترك العمارة مثل حصالة صدئة تشرب النقود بلا مشاعر مع بعض التحسينات الخارجية الزائفة، لكي تتألق أمام القانون غير البصير، وليستمر امتصاص المعدن الثمين وهذه الكائنات تقاوم هذا العصر النقدي كل يوم بلا جدوى.

الشوارع تفيض، محلاتٌ قذرة تملأُ الدروب بفضلاتها، أرصفة مهترئة، كائنات غريبةٌ مشوهة بعد عواصف المعامل والمغاسل والغربة، تأكلُ أي شيء لتبقى تلتهم صحونا من الطحين المغسول بالدهن الكثيف المُعاد طبخه مرارا، كل هذا لا يهم، الجدوى في فيض النقود، هذا السحر الذي جاءوا إليه.
لكن الدراكولا الاجتماعية لا تتوقف عن التهام الضحايا، تفتح أشداقَها لحضورهم، واسعة مثل نيران الجحيم، تأكل الشبابَ والشيوخ والأطفال، تحيل دموعهم وعرقَهم إلى نقد مضيء وورق ملون يطير فوق العالم.

خطوط هواتفهم تشتغل مع الخارج، الذبذبات الحارة موجهة إلى الأوطان الحقيقية، تعيش بأجسادها المضناة المحروقة الملسوعة المقطوعة وأيديها المحروقة في التانير والأفران والمسالخ، وخطوط نقالاتها تبقيها في الأوطان النائية، وراء البحار، ترفرف هناك بأرواحها، تسمع صرخات الأطفال ومشكلاتهم وأوجاعهم، وهي تمضي بالباصات تحادث المزارع والأكواخ والبيوت المهروسة بالضرائب، أو المُحاطة

بقلم / الكتاب و المفكر
الرفيق عبدالله خليفة

بالسيول المفاجئة والصراعات الدموية، تكلم الأمهات اللواتي ينتظرن المعاشات والشيكات التي تخصم منها البنوك، لحماً كثيفاً، تتوزع أشكال البنوك من كائنات عملاقة أشبه بالديناصورات حتى دكاكين صغيرة تحسب النمل البشري وهو يريق دمه من أجل أطفال ونساء وشيوخ.

صرخات وكلمات حارقة مدوية تنطلق من هذه الحناجر في كل مكان، خيوط الهواتف اللامرئية تشتعل بالقبل الحارة والآهات والتمنيات والانتقادات والشتائم، تسأل عن مزرعة اختفت، وعن أطفال نقلوا إلى الطوارئ أو غرقوا في الفيضانات، وتنتقل دموع كثيفة عاجزة عن الحراك والسفر، وعن المساعدة، حتى تتجمع في الليل في الظلمات أو الأنوار الحادة لتنسى وتصرف آخر الدموع.

العمارة الملونة من الخارج، الزاهية بالأصباغ الكاذبة، تهترئ من الداخل، تفقد جدرانها ومرافقَها، وحين يخرج المستأجر يكون قد قضى على روحها وشبابها، ولكن صاحب العمل يقول هذا هو العامل الذي نريده قطعة من حديد لا تتألم، وتحضر في الميعاد وتخرج بعد الميعاد، طيعة مسالمة، لكنه لا يبصرها من الداخل وقد نخرت مثل الشقة، لا تعيش إلا بجسد بلا روح، وتعمل بلا فن ولا ابتكار، شكل معبأ بالتضليل، وفي أي لحظة من غفلة تلتهم يدها ما في الخزانة من تعب سنين وتفر في لمح البصر وفي نوم المطارات والملفات والانتربول.

البلد البعيد هناك، الوطن الحقيقي الحبيب، هو الذي تمضي إليه الآهات والحنين والنقود، لا يرى إلا إياه، فلا يشعره أحد هنا بأنه جزء من هذا الوطن، فهو مجرد آلة غير محبوبة مكروهة جاءت لتقدم مهمة ما وتمضي بعد أن تأخذ حصتَها من المعدن، لا أحد يسألها عن نظافة الزقاق الذي تعيش فيه، ولا حتى عن صحة القطط والكلاب، لا أحد يعبأ بقصتها ومعاناتها، واليوم مبارك حين ترحل وقد ملأت جيوبها من قلوب الأطفال وآذان النساء الذهبية!

أخبار الخليج ٦ يناير ٢٠١١

- أبرز كتاب البحرين في مجال القصة القصيرة و الراوية و الكتابات النقدية و الفكرية.
- انضم لصفوف جبهة التحرير الوطني البحرانية في ستينيات القرن الماضي.
- عضو مؤسس في أسرة و ادباء و الكتاب في البحرين.
- عضو جمعية القصة و الرواية.
- كاتب في صحيفة اخبار الخليج حتى وفاته.

حديث صريح مع بحر الخليج

بقلم / الرفيق الشاعر
سعيد العويناتي

هذا البحرُ التوجعُنى كلماتُه ..
مدَّ اليَّ مشانقَهُ الغضبى ..
ذاكرةُ تبعث احزانَ الماضى مُوالاً غَجرياً ،
في لونِ الدمع الاسودْ
في منديل امرأة , أو طفلةْ
تستذكرُ أيامَ التاريخ القاتمْ
وجعُ الساعات المرةِ , و الشوقُ القاتلْ
للعاشق حينَ يعودُ على أكتاف النعش مغطىً
تحملهُ الأذرع مقتولاً في عُمقِ الماءِ الوحشيْ

يا هذا البحرُ العالقُ في ذاكرتى مُوالاً
من يدرى تَعَبَ الغواصينَ الموتى ؟
من يدرى ما لونُ الحدث الفاجع , يومَ الذّكرى؟
من يدرى انّ الموجَ القاتمَ لونه
قد اودع محراب الموت عُراةَ الصيادينَ واحلامَ الصبيةْ ؟
من يدرى ان الاعماقَ العطشى
تتفجر في ذاكرة الماء الازرقِ ثورةْ ؟
من يدرى ....مَنْ ؟

حينَ تعودُ الى ذاكرة الماء الفاسدْ
تتجلى صورةُ ذاك الزمنِ العاهرْ
قوّاداً يَسبى وطنى جلدَ بكارته
المخبوءَة في تعب الارض العطشى بالثوراتْ
يا ذاكَ الزمن الوحشيَّ الكاظم غيظَ الزهرات المصلوبةْ
هل تسمحُ لي ان ابحرَ في لحظةِ إعياء للذكرى ؟
هل تسمحُ لي انْ أكشفَ زيفَ السَنواتِ
المهورة بالقهرِ الطبقيْ ؟
يومَ يجئُ الملاّكُ السادةُ بالخنجر
مفروساً في حلقِ صبيّات الفلاحينْ؟

هل تسمحُ لي ان أسألَ أمواجَ الماء ؟
سؤالاً يفصحُ عن غضبِ المنسيينْ
يا ذاك الزمن الواقف رحمًا في ذاكرةِ الأحياءْ .
قُل لي :
هلاّ تتكلّمُ
حينَ الماءُ عذابْ
و الخبزُ عذابْ
و الذكرى فاجعةُ
و السوسُ اليدخُلُ في خبزِ المقهورينَ منَ
الغواصينَ ,الفلاحينَ , البحارينْ؟
قل لي: إنَّ الماءَ يزمجرُ غضباً من ذاكَ التاريخ الفاجع .
يا زيفَ الماضي .. يا بحراً قد خانتكَ عهودُ الرَّدةِ الوحشيةِ
قل لي:
يا هذا التاريخ الميّت
من يلعن هذا التاريخَ الميَّتِ
غير المنبوذينَ
وغير حفاة الفلاحينَ
و غير ذراري الفقراءْ؟
يا ذاك الموت العالق في ذاكرتي
يا موالاً مكظومَ النبراتِ ،
استرخى عذاباتِ الماضى
فالزمنُ الميتُ , لا يبقى ميَّتْ
و الماءُ الزائفُ لا يبقى في هذى الأرضِ الحُبلى
و التعبُ الآتى يتوالدُ غضباً
يُنبتُ في احضانِ النسوةِ
عرساً ، و سواعدَ مفتولةْ
تدخلُ في ذاكرةِ التاريخ الآتى
وَهجاً يتناثرُ في قبضاتِ الآتينَ منَ الشمس
حفاةً من زنزاناتِ الفقرِ الجاثم فوق الجُزرَ النفطيةْ .

يوليو ١٩٧٥
من ديوان « إليك أيها الوطن .. إليك أيتها الحبيبة»
الطبعة الأولى , البحرين , اغسطس ١٩٧٦

- سعيد بن جعفر عبدالله العويناتي.
- بكالوريوس علم اجتماع , العراق
- اشتغل محررًا أدبيًا في مجلة «المواقف» البحرينية، وكان ينشر مقالاته ومتابعاته الصحفية في الدوريات المحلية.
- كان عضوًا بأسرة الأدباء والكتاب بالبحرين.

تأمين مستقبل الكويت وحقوق العاملين

بقلم / الاستاذ بدر حسين المطيري

احتفلت دولة الكويت بعيد العمال العالمي «الأول من مايو كل عام» تكريماً لسواعد بذلت كل ما لديها من جهود لتحقيق نهضة البلاد وتقدمها وقدمت الغالي والنفيس من أجل تطور البلاد وازدهارها.

وإيماناً بأهمية الدور الذي تقوم به القوى العاملة في الكويت بقطاعيها العام والخاص في تأمين مستقبل البلاد حرص المشرع على صيانة حقوق العاملين، وقد نصت المادة ٢٢ من الدستور الكويتي على أن القانون «ينظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل» واشترط أن يتم ذلك «على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية».

وجاءت التشريعات لتكفل حقوق العاملين وتنظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل بعد أن كانت في السابق محكومة بقوانين مستمدة من الأعراف والتقاليد مثل قانون الغواصين الذي صدر عام ١٩٤٠.

وحملت حقبة الخمسينيات من القرن الماضي في طياتها بوادر تقنين العلاقة بين الطرفين بما يحفظ حقوقهما وترجمت البداية الحقيقية لقانون العمل بمفهومه العلمي بقانون (كادر عمال الحكومة) الذي تم إقراره عام ١٩٥٥ وقانون (العمل في القطاع الأهلي) الذي تم إقراره عام ١٩٥٩.

وحملت المادة ٤١ من دستور دولة الكويت مسؤولية توفير فرص العمل للمواطنين وأن تضمن «عدالة شروطه» ونصت المادة ٤٢ من الدستور على عدم جواز فرض عمل على الأفراد واستثنى المشرع منها بعض الحالات التي «يعينها القانون لضرورة قومية وبمقابل عادل» وترك للمواطن حرية اختيار نوع العمل.

ومنذ استقلالها وقعت الكويت عددا من الاتفاقيات التي أقرتها منظمة العمل الدولية (آي إل أو) الهادفة إلى حفظ حقوق العاملين وتأمين سلامتهم، بينما شهد عام ١٩٦١ توقيع الكويت اتفاقية إلغاء العمل الجبري واتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم واتفاقية ساعات العمل والإجازات المدفوعة والراحة الأسبوعية.

وفي عام ١٩٦٤ وقعت الكويت اتفاقية تفتيش العمل واتفاقية الوقاية من الآلات، كما أقرت اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة) عام ١٩٦٦ فضلاً عن اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن العمل القسري عام ١٩٦٨ والتأهيل المهني عام ١٩٩٨ والحد الأدنى لسن الاستخدام عام ١٩٩٩.

ولأن الدستور الكويتي كفل حرية تكوين الجمعيات والنقابات فأشهرت نقابة العاملين بوزارة الأشغال والهيئة العامة لشؤون الزراعة السمكية تأسست عام ١٩٦٥ وأشهر العديد من النقابات والجمعيات التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وعلى صعيد الأنشطة المرتبطة بالعمل والعمال استضافت الكويت قبل أيام فعاليات مؤتمر العمل العربي الـ ٤٢ الذي شهد مشاركة ١٩ وزيراً و٥٠ غرفة من غرف التجارة و٦ مجالس اقتصادية و٦٧ وفداً إقليمياً وعربياً ودولياً لمنظمات عمالية وقد هدف إلى التصدي لمشكلات سوق العمل في العالم العربي.

وتزامنت فعاليات المؤتمر الذي عقد للمرة الأولى في الكويت مع احتفال منظمة العمل العربية بمرور ٥٠ عاماً على إنشائها في عام ١٩٦٥.

ويحتفل الاتحاد العام لعمال الكويت وجميع نقاباته بعيد العمال العالمي في الأول من مايو من كل عام تقديراً وعرفاناً بالدور الذي يقوم به العامل في نهضة وتقدم البلاد.

- نائب رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بوزارة الأشغال العامة
- الأمين المالي لمجلة العامل الكويتية
- رئيس لجنة الشباب العربي بالاتحاد المهني للبناء والأخشاب

يوم العمال العالمي .. ١ مايو ٢٠١٥

بقلم / د. هدى آل محمود

مناسبة تتكرر كل عام بما يليق بها من احتفالية وتمجيد لذكرى من ناضلوا يوماً للحصول على ما يعتبر اليوم أبسط الحقوق، ٨ ساعات عمل وأوقات راحة تحفظ إنسانية بشر يبذلون من أجل لقمة العيش ومن أجل أوطانهم ونهضتها وتقدمها كل قطرة عرق وجهد.

قضى من قضى في ذلك الزمن البعيد، وبدمائهم رسموا طريقا للأمل بعدالة ومساواة وحفظ حقوق واعتراف أكبر بدور هؤلاء، الذين لولا جهودهم وعملهم الدؤب لما تقدمت البشرية ووصلت إلى ما وصلت إليه اليوم.

اصبح يوم الأول من مايو رمزا وأملا في أن تحظى هذه الفئة بما يليق بها من التقدير والكرامة الإنسانية، وأن تحظى بحقوق وقوانين تحمي وجودها وتضمن استمرار عطائها وبذلها في عالم يزداد تهديدا وإجحافاً كل يوم، حيث إن افتتاح العالم كله كسوق واحدة وتنامي الشركات العابرة للقارات واستحواذها على الأسواق التقليدية وسعيها للحصول على العمالة الرخيصة في بلدان العالم الثالث حيث فروع شركاتها الأكثر انتاجاً، واستغلالها لتراخي القوانين التي تحفظ حقوق العمال أو عدم وجودها أصلاً لتحقيق مزيد من الربحية على حساب هؤلاء العمال البسطاء، كل هذا جعل حقوق العمال في معظم دول العالم تتراجع ومكاسبهم تتناقص وتزداد التهديدات لبقائهم في أعمالهم ويتزايد القلق على مستقبل وحياة أسرهم.

ورغم التطورات الاقتصادية الكبرى التي يمر بها العالم كله «رغم أزماته المالية» ، فإن العمال مازالوا يراوحون بين استغلال أصحاب العمل لهم واستغلال الاتحادات والنقابات العمالية التي نشأت أساساً لحماية حقوقهم والدفاع عنها.

هذا الوضع العالمي المشوب بالتوترات والارتباك والقلاقل على كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتغيرات الكبرى، التي مر بها العالم بأسره والعالم العربي بشكل خاص، ألقت بظلالها على وضع العمال بمملكة البحرين. وقد شهدنا توترات واضطرابات وانقسامات لا تسر أحداً وخصوصاً في هذا الظرف العصيب والتحديات التي تواجهها مملكتنا الحبيبة وخططها الطموحة «رغم هذا كله» للتوجه نحو تنمية مستدامة على المستويات كافة، وأهم لبنة في هذه الخطط التنموية هي الاستثمار في الإنسان الذي هو عصب التنمية وسر استدامتها ونجاحها.

كما أن هناك مشكلة البطالة وعدم استقرار العاملين بأعمالهم نتيجة «للعقود المؤقتة» التي قد تعرضهم للتسريح في أي وقت مع كل سلبيات هذا الإجراء، إلى جانب تأثر الاقتصاد المحلي بشكل خاص للآثار السلبية نتيجة تراجع الاستثمار وانسحاب بعض الأعمال من البلاد، كل هذا جعل وضع العامل البحريني بأدنى من المأمول والمتوقع، وخصوصا أن مملكة البحرين لم تدخر جهداً في سبيل التعاون مع المنظمات العالمية وسن القوانين التي تنصف العمال وتراعي مصالحهم، و لكن ما يحدث اليوم قد يحتاج وقفة جادة من العمال أنفسهم وتقييم أوضاعهم والحرص على وحدتهم الوطنية لمصلحتهم ومصلحة وطنهم.

كما يتطلب الأمر توجهاً وطنياً واضحاً من قبل قطاع الأعمال لإنصاف العاملين والتلاقي معهم على ما يحقق مصلحة الجميع «عمال وأصحاب أعمال والأهم الوطن».

وختاماً، نتمنى للعاملين الجادين المخلصين في مملكتنا الحبيبة «وهم جميعاً كذلك وقد أثبتوا هذا على مدى ما يقرب من قرن ونصف في كل المواقع» نتمنى لهم مزيداً من الوحدة والتلاقي حول مصالحهم وكرامة عيشهم والتي تصب في مصلحة الوطن وتقدمه وتنميته.

- عضو جمعية الاجتماعيين البحرينية
- عضو الاتحاد العالمي للاختصاصيين الاجتماعيين
- مديرة دار الأمان للعنف الأسري

قصة الأول من مايو

بقلم /الرفيق محمد المرباطي

لقد أدرك العمال في بعض بلدان العالم قبل غيرهم أن بنضالهم ووحدتهم وحرية واستقلالية قرارهم يمكنهم الخروج من تلك الأوضاع المزرية التي أحاطت بهم مدى حياتهم وحياة أجيالهم، لذا كان من الضروري أن تتقدم الصفوف كوكبة عماليّة لتقول لا للاستغلال البشع والاضطهاد المريب الذي كان يمارسه الرأسماليون بحق العمال، حيث انعدام القوانين والعقود المنظمة لعلاقات العمل، وهو ما سمح لأصحاب الأعمال أن يستغلوا النساء والأطفال والرجال ساعات طويلة في العمل تصل إلى ١٨ ساعة،) من شروق الشمس حتى الغروب(وبأجور زهيدة، وظروف عمل قاسية، وحياة صعبة.

إن هذه الأسباب وحدها هي التي أنضجت الوعي العمالي بأهمية التضامن والوحدة بين صفوف عمال الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في عام (١٨٨٤) عندما اتخذ اتحاد المنظمات النقابية في الولايات المتحدة وكندا قرارًا في مؤتمره السنوي الرابع الذي عقد في مدينة شيكاغو، يقضي بالمطالبة بجعل ساعات العمل اليومية ثماني ساعات، ولتحقيق هذا المطلب قرر أن يكون الأول من مايو عام ١٨٨٦ موعدا للإضراب العام، وأن تقوم مظاهرات عمالية تأييدا لقراره هذا، وفي الأول من مايو عام ١٨٨٦ أعلن الإضراب العام، وقد اشترك في هذا الإضراب حوالي ٢٥٠ ألف عامل، وكان المركز الرئيسي للإضراب مدينة شيكاغو، حيث كان للجناح اليساري للنقابات نفوذ قوي، وقد رفع العمال في هذا الإضراب شعارهم المتفق عليه (٨) ساعات عمل – (٨) ساعات راحة و (٨) ساعات نوم، إضافة إلى بعض الشعارات الأخرى مثل بناء المساكن العمالية وإصدار قوانين الوقاية والحماية من التعسف ومن إصابات العمل وتعريف الحد الأدنى للأجور، وتحريم تشغيل الأطفال والنساء في الأعمال المرهقة. ولكن الإضراب لم يحقق غايته عندما تمت مواجهة المضربين بالقمع وبالرصاص الذي أدى إلى جرح وقتل العشرات منهم، واتهم العمال المنظمات الصناعية الأمريكية بالتسبب في افتعال هذا الحادث، وعلى إثرها دعا اتحاد المنظمات النقابية في الولايات المتحدة وكندا جميع العمال للقيام بتظاهرات احتجاج على تدخل الشرطة والاعتداء على العمال وقتلهم، وفي (٤) مايو من نفس العام تجمع العمال بأعداد كبيرة في (هاي ماركت) بمدينة شيكاغو تلبية لدعوة اتحاد المنظمات النقابية للاحتجاج على قتل ٦ من العمال المضربين في مشروع (ماك كروميك للآلات الزراعية)، ووسط الحشد العمالي الكبير ألقى بعض عملاء المنظمات الصناعية قنبلة يدوية أعقبها طلق ناري، وهو ما أدى إلى مقتل (١٧) وجرح (١٥٠) عاملا ، وقتل (٤) من رجال الشرطة وجرح (٤٧) بحسب تصريح مدير الشرطة.

بتاريخ ١١ / نوفمبر ١٨٨٧ جرت محاكمات جائرة بحق قادة العمال عندما جرى شنق عدد من قادة العمال النقابيين، وقتل بعضهم تحت التعذيب.

بعد مرور ستة أعوام على هذا الحادث اعترف أحد عملاء المنظمات الصناعية بأن مدير الشرطة في مدينة شيكاغو هو الذي دبر هذه المؤامرات، وعلى إثر هذا الاعتراف تم فتح تحقيق اضطر حكومة (إلن وي) أن تبرئ المحكومين، ولكن اتحاد العمل الأمريكى الذي طالب بمحاكمة رئيس الشرطة وجميع

الذين تسببوا في عمليات قتل واعتقال وتعذيب العمال، قرر في أوائل عام ١٨٨٨ القيام بحملة جديدة من أجل ٨ ساعات عمل و ٨ ساعات راحة و٨ ساعات نوم وغيرها؛ ولتحقيق مطالبه قرر القيام بالإضراب في صناعة واحدة وفي وقت واحد في جميع أنحاء البلاد، وفي الأول من مايو من كل عام، وكان هدف اتحاد العمل الأمريكي هو أن يقوم العمال في الصناعات الأخرى بدعم المضربين، خلالها صادف أن انعقد في نفس اليوم الأول من مايو عام ١٨٨٨ في مدينة (بوردو) الفرنسية المؤتمر الوطني لاتحاد النقابات والتعاونيات للعمال الفرنسيين، وفي هذا المؤتمر تحدث الزعيم النقابي الفرنسي البارز (دروموا) عن الجريمة التي حدثت في مدينة شيكاغو في الأول من مايو، ووجه نداء إلى جميع عمال العالم بأن يكون ذلك اليوم الدامي (الأول من مايو) ذكرى تاريخية في جميع أنحاء العالم، وقد صادف أن عقد في باريس خلال الفترة من (١٤-٢١/ ٧/ ١٨٨٩) بدعوة من عمال فرنسا المؤتمر التأسيسي للأممية الثانية، وحضر هذا المؤتمر (٣٩١) مندوبا يمثلون الحركة النقابية والتعاونية في عشرين بلدا، وتعبيرا عن تضامن عمال العالم مع زملائهم العمال فى أمريكا وكندا اتخذ مؤتمر الأممية الثانية عدة قرارات منها النضال من أجل ثماني ساعات عمل وقرار دولي باعتبار الأول من مايو يوما للتضامن العمالي في جميع أنحاء العالم.

لقد جاء قرار الأممية الثانية على النحو التالي : ((تنظيم تظاهرات أممية كبيرة في تاريخ واحد، يقوم العمال في جميع أنحاء العالم وفي اليوم والوقت المتفق عليه بمطالبة السلطات العامة بتخفيض ساعات العمل اليومي بقانون إلى ثماني ساعات، كذلك قررت الأممية الثانية تبني قرار اتحاد العمل الأمريكي بأن يكون يوم الأول من مايو ١٨٩٠م يوما للتضامن بين عمال العالم، وهكذا اعتبر تاريخ (١/ ٥ /١٨٩٠) بداية لتاريخ الاحتفال بالأول من مايو، حيث خرج عمال العالم للمرة الأولى تلبية لقرار مؤتمر الأممية الثانية في تظاهرات واحتفالات ومهرجانات عمالية وشعبية ضخمة عمّت بلدان العالم، وكان يوماً مشهودا في تاريخ الحركة العمالية والنقابية العالمية.

الأول من مايو في البلدان العربية :

١- لبنان :

جرى أول احتفال بهذه المناسبة في لبنان، عندما أعلنت مجموعة من الشباب العامل تحت مسمى الشبيبة العمالية الحرة الاحتفال بهذه المناسبة، وكانت لبنان تخضع حينها للحاكم العثماني عبدالحميد باشا، وقد ترافق هذا الاحتفال مع إعلان الدستور في السلطنة العثمانية، وجرى أول احتفال علني في الأول من مايو في لبنان عام ١٩٢٥، وذلك بمدينة بيروت في قاعة سينما كريستال.

٢- مصـــــر :

احتفل العمال المصريون للمرة الأولى بمناسبة الأول من مايو في صباح يوم ١/ ٥ / ١٩٢٠ في المنطقة الصناعية بالمحلة الكبرى، وقد أشارت ((صحيفة روح العصر – القاهرية في عددها رقم (١٢) الصادر بتاريخ ٢ / ٥ / ١٩٢٠)) إلى هذا الحدث.

٣- فلسطـــــين :

يتحدث الأستاذ يوسف إبراهيم يزبك في كتابه – حكاية الأول من مايو أن عمال فلسطين احتفلوا بهذه المناسبة للمرة الأولى في ١ / ٥ / ١٩٢١ في مدينة حيفا .

- مستشار الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
- عضو مجلس مركزي في إتحاد الدولي لنقابات عمال العرب
- عضو المجلس العام في الاتحاد العالمي للنقابات
- ساهم في تأسيس العمل النقابي منذ السبعينات القرن الماضي

عمّال لبنان... بين الطائفية وغياب الخطاب الطبقي

بقلم / الرفيق خضر حسان

لا تنفصل الكتابة عن العمّال في لبنان عن تاريخ السلطة السياسية، في هذا البلد الذي نشأ نتيجة توليفة مُصطنعة، وليس نتيجة اختمار العوامل الداخلية بين مكونات أهله. فالزعامات الإقطاعية التي تحوّلت إلى زعامات سياسية، ورّثت أسلوب حياتها وعملها لأبناء جيلها الجديد. وأهمّ ما تمّ نقله بين الأجيال بعناية، هو استغلال أي تحرك مطلبي، وتحويله إلى صراع طائفي، بهدف ضمان الصمود أمام أي تقدم عمّالي.

ولا يكتفي السياسيون بالصمود والدفاع، بل يبادرون إلى الهجوم المستميت، عن طريق تفريغ التحركات العمالية من محتواها الطبقي، وعن طريق مأسسة وقوننة الطائفية. وبذلك، يربط السياسيون الحياة اليومية للمواطن اللبناني بقنوات طائفية تمتد من المدرسة إلى الجامعة والمستشفى وميدان العمل والإدارات والمراكز الحكومية. والمفارقة هي أن السياسيين يتّحدون لضمان مصالحهم برغم انتماءاتهم الطائفية والمذهبية المتعدّدة، وهم في خضم الصراعات الطائفية لا يختلفون جذرياً، ولا يتركون مناسبة للإلتقاء والتفاهم، تحت حجج كثيرة، أهمّها «حماية السِلم الأهلي»، ويجتمعون في توليفة حكومية واحدة يسمونها «حكومة الوحدة الوطنية». والجدير ذكره، هو تشكيل هؤلاء أيضاً، درع حماية سياسية وأمنية لتجمع أرباب العمل بوجه العمال، فلا يتوانون عن استعمال أجهزة الدولة الأمنية والقضائية للتصدي لأي محاولة لتحقيق مكاسب طبقية.

استماتة السياسيين لتحقيق مصالح أرباب العمل لم تأتِ من فراغ. فهم في دفاعهم عن أرباب العمل إنما يدافعون عن مصالحهم هم أيضاً، فهم أرباب عملٍ أو شركاء لأرباب عمل. وقد عزّزت الحرب اللبنانية التي اندلعت رسمياً في ١٣ إبريل ١٩٧٥، مواقع السياسيين الحاليين، وبعد الحرب أولى هؤلاء اهتماماً كبيراً بالقضاء على العمل النقابي لأنه مساحة لتكتّل العمال والفقراء. فالنقابات لعبت دوراً مهماً في تحصيل حقوق العمال في مرحلة ما قبل الحرب، وشكّلت متراساً لفقراء البلاد، فكان القضاء على النقابات من أولويات سلطة ما بعد الحرب.
وفي طريق القضاء على النقابات، ظهرت مكاتب عمالية ونقابات اسمية لا عمل فعلي لها، سوى التحرك كلما دعت الحاجة مقابل أي حراك عمالي حقيقي، بهدف إسقاطه والسيطرة على الأصوات العمالية الوطنية. وفي السياق عينه، تمت السيطرة على «الاتحاد العمالي العام» وتحويله إلى ذراع تتحرك ضد مصالح العمال، فبات الاتحاد على سبيل المثال، يشارك «الهيئات الاقتصادية» التي تُمثّل أصحاب المصارف والشركات والسلطة، في تحركاتهم ضد «هيئة التنسيق النقابية» التي تضم الأساتذة وموظفي القطاع العام، الذين يطالبون اليوم بتصحيح أجورهم ومواقعهم الوظيفية.

وساهم تبدّل نمط الإنتاج وظهور اختصاصات وتقسيمات جديدة للعمل، في شرذمة الموقف العمالي وضياع العمال. حتى أن الاتفاق على تعريف العمّال وتحديد هويّتهم، لم يعد بالأمر اليسير في لبنان.

فالاختصاصات الجديدة واتساع سوق العمل أدى إلى وجود طبقة من الموظفين وأصحاب مهن مختلفة، لم تكن موجودة في قاموس العمل التقليدي الذي كان يرتكز على الزراعة والصناعة، وبالتالي خلق الواقع الجديد معضلة أمام الحركة العمالية، تتمظهر بالحاجة إلى توسيع رقعة العمل النقابي ليشمل أهل الاختصاصات الجديدة. وهو أمر رتّب ضغوط كبيرة على النقابيين التقليديين، في ظل تراجع الأحزاب اليسارية اللبنانية التي كانت الممثل الشرعي للقوى العاملة، في مرحلة ما قبل الحرب. وهذا التشرذم خلّف حالة من الصراع حتى داخل البيئة العمالية نفسها، بين البيئة القديمة والجديدة على حدّ سواء، فبتنا نرى أساتذة يتحركون ضدّ أساتذة آخرين، وموظفين ضد موظفين آخرين، وكل ذلك بإيعاز من أصحاب المكاتب العمالية والنقابية المزوّرة. ووسط التشرذم، يتمكن أصحاب المصالح الطائفية من تمييع المطالب الأساسية، وإظهار التحركات الاحتجاجية وكأنها فقاعات كلام لا تخدم سوى إقفال الشوارع وخلق بلبلة بين الناس، وتعطيل العمل في الإدارات الرسمية. وبنفس وقت نشر هذه الدعاية، يحرّك السياسيون الرأي العام الطائفي والمناطقي، ضد أصحاب المطالب، فيشكل الرأي العام عامل ضغط على الحركة النقابية.

ولتفادي أي «خرق» في صفوف الرأي العام الطائفي، يَعِد السياسيون الرأي العام بتحقيق المطالب العمالية عبر القنوات الرسمية، من دون الحاجة إلى قيام العمال بأي تحركات مطلبية. ولأن السياسيين يمسكون بالرأي العام عبر تفاصيل الحياة اليومية، وأهمها لقمة العيش، يرضخ أغلبية الشعب المقسم بين أحزاب الطوائف، لوعود زعمائه، أما المطالب في هذه الحالة، فتموت داخل أدراج الإدارات الرسمية، وبين أروقة مجلس النواب ومجلس الوزراء.

هذا الواقع يعرفه كل لبناني، سواء وافق عليه أم عارضه، وللأسف، الموافقون كُثُر، والمعارضون مشتّتون، وغير قادرين على توحيد جهودهم ووضع برنامج عمل يعيد الخطاب الطبقي إلى الشارع، لاستبدال الخطاب الطائفي المقيت. إذ يرى الناشطون النقابيون أن الشارع اللبناني، برغم مأساوية المشهد، يحتاج إلى خطاب قوي، يعيد الثقة إلى الشعب، وهو ما كان موجوداً في المرحلة الذهبية للأحزاب اليسارية، فهذه الأحزاب قدّمت في السابق خطاباً تمكّن من تجييش العمال انطلاقاً من الوعي الطبقي لا المذهبي، فسقط في هذا الطريق شهداء وجرحى حدّدوا ساعات العمل بثماني ساعات، وأسسوا الجامعة اللبنانية وخطّوا قانون العمل ونظّموا النقابات. فمن الرفيقة الشهيدة «وردة بطرس» إلى شهداء معامل «غندور» حكايات طويلة لا تختصر تاريخ الحركة العمالية، وإنما تعطي مثالاً ناصعاً عن النضالات وانتزاع الحقوق. وفي تفاصيل الحدثين المذكورين، استشهدت الرفيقة وردة إثر إضراب عمال إدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي) في ١١ يونيو ١٩٤٦، وجُرح أكثر من ٣٠ عاملاً، بعد قرار لوزير الداخلية بقمع العمال و«كسر» الإضراب. في حين استشهد عاملان وجرح العشرات نتيجة محاولة السلطة فك الإضراب المفتوح الذي نفذه عمال معامل «غندور» في ٢ نوفمبر ١٩٧٢، للمطالبة بتطبيق قانون العمل عليهم، والسماح لهم بالانتساب إلى نقابة عمال السكاكر. وبعد ٩ أيام من الإضراب طوقت قوة من العسكر المعتصمين وحاولت فك الاعتصام بالقوة، مستعملة أعقاب البنادق والقنابل المسيلة للدموع، وصولاً إلى إطلاق الرصاص. لكن العمال صمدوا، واضطرت إدارة المعامل إلى الرضوخ. وبعد تحقيق مطالب العمال، طردت الإدارة ٤ عمال من الذين نشطوا في الإضراب، وعلى الأثر عادت الإضرابات، فتراجعت الإدارة عن قرار الطرد.

- خرّيج قسم العلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية
- صحفي وناشط سياسي، كاتب في عدد من المجلات والصحف اللبنانية.
- رئيس قسم الصفحة الاقتصادية في جريدة « المدن»
- مُعِد و مقدم برامج اقتصادية في إذاعة صوت الشعب

بقلم / الرفيق عبدالحميدالقائد

ومضات للشعر والوطن

(١) لا تُشبهُ إلَّا نَفسَكَ
لِيَكنْ وَجهُكَ مِلحَ البَحرِ
مِرْآةَ روحِكَ وَحدَكَ
ال تكشفَ لكَ عُهْرَ العَالمِ
كُنْ تُفَّاحاً أَخْضَرْ
بِقَلبٍ يَخْضَرّْ
لا تَسْتَسْلِمَ للدهرْ
كُنْ عَاشقاً أَبَدياً لا يُهْزَمْ
والعُزْلَةُ مَنزِلُكَ والزَهرْ

(٢) هَل تُصدِّقونْ
سَقَطَ قَلبِي من الثُرَيَّا
نَزَفَ قَهراً يُشبِهُ النجيعَ
لَمْ يَنْكَسِرْ
لَمْ يَنْحَدِرْ
تَحَوَّلَ إلى شجرةٍ عَتيقةٍ
تَعزِفُ سيمْفُونيَّةَ الأَزَلِ
تُثمِرُ لِلفُقَراءِ بُرتقالاً

(٣) الزمنُ والقَدَرونْ
يَتنافسونْ
على الوُصولِ إلى رَقبةِ قَصيدتي
لا يصلونْ
على اخْتراقِ مَملكةِ عِشقي الضَاريةِ في الغَيمِ
يَفشلونْ
على لجْمِ عُيونِي المُسافرةِ في الاكتشافِ والتَنبوءِ
يَسقُطونْ
على مُلامَسةِ الغُصُونِ الخَضراءِ الهَاربةِ إلى شَجني
لا يقدرونْ
إنهُم لا يَفقهونْ
أن الشَاعرَ يَحملُ رَايةَ القيامةْ
لا يُحسنُ غيرَ التمردِ والشهَامَةْ
لكنهم لا يعلمونْ
الزمنُ والقدرونْ
في النهاية يَخسرونْ

(٤) انتَظَرنَاكَ جَبَلاً شَاهقاً
لا يَصلهُ الطيرُ
وكَانَ المَساءُ أرجُوحةً تُتعبُ أفئِدَتَنَا
حينَمَا وَصَلْتَ أخيرًا
كَانَتْ مَصَابيحُ الطَريقِ
تَتَأهَّبُ للعصيَانِ
احتجاجًا على غيابك المُستطالْ
وشَوقًا إليكَ أيُّها المَطرُ
لِتُبَدِّدَ أَشْجَانَ وَطَني

(٥) أَيُّهَا المَطرُ
انتظرني وَحدَكَ عندَ النَّبْعِ
سَآتيكَ عارياً
أَمتَطِي شُموخَ وَطَني

(٦) أَيُّهَا المَطرُ اغسِلني
اغسلهمْ
أَعِدَّ الحُبَّ والوَردَ إلى وَطني

- شاعر بحريني و مترجم
- عضو مؤسس بأسرة ادباء و الكتاب البحرينية
- له العديد من الإصدارات الشعرية باللغة العربية و الانجليزية

إلى الكادحات والكادحين...

بقلم / الرفيق أ.حسين الذوادي

ونحن نحسّ بمن ذاب في اللّيل دمعا وقمعا...
ونحمي بأجسادنا اللاّجئين...
ونصبح ثوبا لدى البائسين...
ونصبح شمعا...
ونصبح زرعا...
وغيما وفجرا على العاشقين...
وينمو بأرواحنا الياسمين...
رفيقات دربي...
رفاقي وقلبي...
وكلّ الخطوط الّتي في الجبين...
سنمضي إلى الأرض بالطّول والعرض نكسر أغلال جرح اليدين...
رفيقات كلّ النّجوم العلى...
رفاقي لأقصى مدى المنتهى...
نحسّ بحزن الطّفولة فينا..
بجرح الرّجولة في المعدمين...
نحسّ بجرح الأمومة صمتا ...
وأخبار أبنائها كان موتا...
وراء البحار الّتي عانقوها وما فارقوها مع الميّتين...
نحسّ بأحزان كلّ المناجم...
ونساب في موج كلّ الملاحم...
نحسّ بآهات كلّ المصانع كلّ المزارع كلّ الشّوارع...
ونحيا لهم بينهم صامدين...
سنمضي إليهم...
سنمضي اليكم...
لنقتسم الحبّ والياسمين...
ونقتسم العمر والخبز والبحر...
نحيا هنا دائما هاهنا...
هنا أرضنا هاهنا عرضنا...
سنأتي إليكم فثوروا رياحا...
وكونوا صباحا وكونوا سلاحا...
سنأتي إليكم مع الثّائرين....
سلامي إلى موكب الكادحين...

- احد مؤسسي « حزب الحركة التقدمية التونسية »
- عضو حزب العمال التونسي
- مشرف محلي لحزب العمال في معتمدية غزالة – تونس

العيد الرمز

يحتفل العالم في الأول من مايو بعيد العمال، ففي كل عام بمثل هذا اليوم تحتفل الطبقة العاملة والمدافعون عن مصالحها، من مثقفين وطلبة وأصحاب مهن بعيد العمال العالمي.

هذا العيد هو رمز للنضالات والتضحيات التي قدمها عمال العالم من أجل نيل حقوقهم المشروعة في أرجاء الأرض، وخاصة في الدول الرأسمالية حيث تم استغلالهم من أصحاب المصانع الكبيرة، من خلال بيع العامل الشيء الوحيد الذي يملكه وهو قوة عمله.

وقد عاش العمال والعاملات والأطفال الذي عملوا تحت ظروف معيشية وصحية صعبة، وبذلوا الجهد العضلي الكبير من أجل أجور زهيدة بالكاد تبقيهم على قيد الحياة، بينما يجني الرأسمالي الذي يملك وسائل الإنتاج الأرباح بسبب استغلاله لقوة عمل العمال.

ولم تتوان الرأسمالية عن استخدام العنف بل والقتل، ضد العمال المضربين لتقليل ساعات العمل وزيادة الأجور، وتعرض قادة العمال للإعدام والسجن، جراء المطالبة بحقوق الطبقة العاملة، التي اكتشفت أن سر قوتها يكمن في وحدتها، وهو ما دفعها إلى تكوين نقابات واتحادات نقابية تدافع عن حقوق ومصالح العمال، واستطاعت بنضالها تحقيق الكثير من مطالبها وانتزاع حقها في تشكيل نقاباتها، حتى اعترف العالم رسمياً بهذا الحق، بل واستطاعت الحركات النقابية الحصول على تأمينات على الصحة والأعمال الخطرة، وتحسين بيئة العمل وشروط الحياة.

ومع تطور النظام الرأسمالي من الإنتاج البضاعي البسيط إلى الاحتكارات، وإنشاء شركات عابرة للقارات، واستعمار البلدان لاستغلال خاماتها والأيدي العاملة الرخيصة فيها، بشكل أقرب إلى الاستعباد، ثم حلول الآلة مكان الإنسان وتطور وسيلة الإنتاج، أصبحت الطبقة العاملة لا تبيع قوة عملها العضلي فقط بل والذهني أيضاً، حيث يستطيع الرأسمالي استغلال المتعلمين والماهرين في الكمبيوتر والبرمجة في البلدان الفقيرة مثل الهند ودول شرق آسيا، ضمن منظومة رأسمالية جديدة سميت بـ «العولمة»، حيث يتم استغلال النظام القوى العاملة في كل مكان وطيلة الوقت، في النظام الذي تم وضعه من قبل المحافظين الجدد، الذي يطالب بفتح الأسواق على مصراعيها وإلغاء الحدود، ورفع الدولة يدها عن الدعم والرعاية الاجتماعية، وتخصيص القطاعات العامة، بسياسة اقتصادية

بقلم / الاستاذ وليد الرجيب

سميت بالليبرالية الجديدة، وهو ما حمل الطبقة العاملة والفئات المحدودة الدخل أعباء كثيرة، بما فيها الأزمات الدورية والعامة للرأسمالية، التي وصلت ذروتها في أزمة ٢٠٠٨ البنيوية، ولا يوجد مخرج أمام النظام الرأسمالي سوى الحروب وافتعال حروب بالوكالة، وبأشكال متعددة منها صنع أدوات القتل والتفتيت من العصابات الإرهابية، وهو ما تعاني منه دولنا العربية الآن، بينما انتعشت مصانع الأسلحة من بيع السلاح والذخيرة وقطع الغيار، لجعل القتال مستمراً ولنهب ثروات الشعوب وإفقارها بهدف الربح وتعاظمه.

وفي هذه الأثناء فقدت الحركة النقابية الكويتية زخمها وقوتها، وفقدت ارتباطها بالحركة الوطنية والديمقراطية، وأصيبت بداء الطائفية والقبلية ووضعت شروطاً تعجيزية للانتساب إليها أو للترشح لمجالس إداراتها، وضعفت قوتها بسبب تشرذمها وابتعاد القوى التقدمية والوطنية عنها، وهو ما أتاح الفرصة أمام قوى الإسلام السياسي والقوى السياسية القبلية والشعبوية أن تتصدر قيادة الجماهير من أجل قضية الإصلاح والكفاح ضد الفساد، وضعف جناح من أهم أجنحة الحركة الوطنية الديمقراطية وهو الحركة النقابية، فهل يا ترى ستكون هناك صحوة نقابية ووطنية؟

- قاص و روائي و ناقد كويتي
- كاتب في صحيفة الرأي الكويتية
- اخصائي اجتماعي ١٩٧٩
- مستشار الشؤون الثقافية و الفنون بالمجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ١٩٨٧
- موجه بحوث و تدريبات بجامعة الكويت ١٩٩٨
- له العديد من المؤلفات و الإصدارات

العُمال مُنقسِمون

بقلم: تيموثي كيرسويل Timothy Kerswell
الترجمة: غريب عوض

«من هم أعداؤنا؟ من هم أصدقاؤنا؟ هذه قضية مُهمة بالدرجة الأولى للثورة.» الزعيم ماو تسي تونغ في مواجهة الرأسمالية العالمية في القرن الواحد والعشرين، يُصبح السؤال الأهم هو الذي طرحهُ الزعيم ماو تسي تونغ عام ١٩٢٦ أثناء الاستعداد للنضال من أجل التحرير الوطني وضد الإقطاع والرأسمالية في الصين، وهو نفس السؤال الذي يُحاول الباحث اليساري زاك كوب Zak Cope الإجابة عنه في كتابه المُهم «طَبَقة مُنقسِمة عالَم مُنقسِم». إن السؤال الأساسي هو: ما هي القوى المادية المُناهضة للرأسمالية العالمية والتي تسعى من أجل تَحَوّل المجتمع، وما هي القوى التي تُريد مُجرد الحصول على سهمٍ أكبر من الكعكة على حِساب باقي شعوب العالَم؟

يقول الباحث زاك كوب، إن الذي يبدو أنهُ عنصرية مُتفَشية وشوفينية ثقافية في الجزء الشمالي من العالَم هو ليس نتيجة لوعي مُزيف أو لمعلومات مغلوطة أو لتلقين مبدأ أو للتجاهل (على الأقل إلى المدى الذي يفترضهُ أغلب اليسار السياسي). بالأحرى إن العُنصرية والشوفينية الثقافية هما تعبير المصالح الاقتصادية تتقاسمها طبقات اجتماعية متعددة في الجزء الشمالي من العالَم، جميعها لديها مصلحة في استغلال الجزء الجنوبي من العالَم. إن في قلب هذه المُحاججة فكرة أن الأرستُقراطية العُمالية – الطبقة العاملة في الجزء الشمالي من العالَم التي تحظى بشيء من الامتياز – تطورت كنتيجة لاستغلال الجزء الجنوبي من العالم، ولهذا لديها مصلحة مادية لاستمرار هذا الاستغلال. وينشر زاك كوب وثيقة غنية لتطور الرأسمالية، مُوضحاً فيها الكيفية التي من خلالها انتجت المراحل المختلفة للرأسمالية هذه المجموعة. ويُلاحظ أربع مراحل مُتميّزة ويربطها بأشكال مُشتَرَكَة من الشوفينيات. وفي حين أن مَثل كتاب الكاتب J. Sakai's Settlers: «أساطير البروليتاريا البيضاء» يُغطي موضوعا مُشابها من منظور الولايات المتحدة، فإن كتاب «طبقة مُنقسمة عالَم مُنقسم» ينفرد بتقديم صورة للإمبريالية الدولية التي هي غالباً ما تكون على هذه الصورة من خلال عيون الإمبرياليين أنفُسِهم.

يُصوّر زاك كوب الانقسام العميق بين العُمال في الجزء الشمالي من العالَم والعُمال في الجزء الجنوبي من العالَم مُستعملاً مفاهيم تصدير رأس المال والتبادل غير المُتساوي، ويُقدم تقديراً لقيمة الأرباح الكبيرة التي يتمُ جنيها من الجزء الجنوبي من العالَم. كما أنهُ ينتقد النظريات، حتى تلك التي طرحها بعض اليساريين، التي تجعل الإنتاجية مصدرًا لتباين الأجور العالمية. إن تفسيره يقول إن «الإرستقراطية العُمالية» السائدة بين عُمال الجزء الشمالي من العالَم هي ليست عملية استغلال، وإنما المُستغَل

بقلم / الرفيق غريب عوض

هي القيمة الفائضة للاستهلاك التي يُنتجها العُمال في الجزء الجنوبي من العالَم؛ بل في الواقع أن العُمال في الشمال ليسوا غير مدركين لمصالحهم المادية الناتجة عن ذلك. إن هذه المُحاججة مدعومة بدراسات تاريخية من حزب العُمال البريطاني، والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني؛ وبناءً على هذه الدراسات، يقوم زاك كوب بربط الوضع المادي للعُمال في الارستقراطية العُمالية بأيديولوجيات الإمبراطورية، والاستيطان، والفاشية الاشتراكية كُلٌ على حدة. والشيء الموثق أيضاً هو الطبيعة الكُمبرُودارية للطبقات الرأسمالية الموجودة في الجزء الجنوبي من العالم، الذين هم شُركاء مُتحمسون في تصدير القيمة الفائضة.

إلا أن هناك نقطة ضعيفة واحدة وهي عدم الانتباه إلى الاقسام الأكثر حركة دولياً في الجزء الجنوبي من العالَم. إن هذه الطبقة القشدية الدسمة من الطبقات الطامحة تستفيد من كُلٍ من عولمة التجارة وخدمات تكنولوجيا المعلومات ومن برامج الهجرة الماهرة، تُتيح لهم كسب نفس الأجور العالية أو الشبيهة بأجور نُظراؤهم في الدول الإمبريالية. إن لهذا تأثيراً أوسع ليس فقط على جزء مُعيّن من العُمال في الجزء الجنوبي من العالَم، بل على تطلعات وآمال هؤلاء المحيطين بهم، في حين أن تحويلاتهم المالية تؤثر في عوائلهم التي تتلقاها.

إن كتاب «طبقة مُنقسمة عالَم مُنقسم» قيّمٌ وثمين بالنسبة لجمهور عريض، وخاصةً هؤلاء الذين لم يألفوا تاريخ الإمبريالية، ونموذج التبادل غير المُتساوي، وتأثيرهُ على البُنية الطبقية. يجب أن يكون نداء توعية لمُناصري الطبقات المُستَغَلة في الجزء الجنوبي من العالَم في محاولتهم إيجاد تطبيق عملي للقرن الواحد والعشرين، وفي تعاونهم مع مناصري العُمال في الجزء الشمالي من العالَم – دونما حُرمان للنُشطاء في الجزء الشمالي من العالَم من لعب دور في مُساعدة تغيير العالَم لصالح الشعُوب المُستَغَلَة في العالَم. إنهُ يؤكد من جديد، بسعة وعُمق مُذهلين من الأدلة والحُجج، أنه يجب على العُمال في الشمال المساعدة في النضال من أجل السيادة الديمقراطية في الجنوب – حتى إن بدا ذلك أنهُ ضد مصالحهم المادية.

■ كاتب و مترجم
■ ناشط في الحركة الثقافية و الفكرية و العمالية

النضال العمالي.. قصة كفاح من أجل الصالح العام

لم يبدأ النضال العمالي في هذه الأيام فقط، بل ظهرت الحركات النضالية العمالية منذ قدم التاريخ، وكانت تهدف هذه الحركات إلى تحسين الأحوال المعيشية، ورفض الظلم والإستعباد، وكانت البداية عندما قام سبارتكوس السوري الروماني بثورة ضد الإسترقاق والعبودية، وعدم قبول الإضطهاد ورفض أعمال السخرة، والإجبار على العمل في الليل والنهار على حد سواء.

ولعل كتاب « دور الحركات العمالية في دعم الديمقراطية « للباحث ممدوح مبروك بمكتبة الإسكندرية يؤكد الدور العظيم الذي لعبته الحركات العمالية والنقابية على مستوى العالم بهدف التحرر الوطني ومقاومة العنصرية، والإستبداد، وخير مثال على ذلك الدور البارز الذي لعبته المنظمة النقابية بجنوب أفريقيا في القضاء على التمييز العنصري وتحقيق قيم المساواة والعدل.

وما يلفت الإنتباه في هذا الكتاب أن هناك رؤساء نقابات عمالية أصبحوا رؤساء دول فيما بعد، مثل لولا دي سيلفا رئيس البرازيل، وهذا يدلل على الدور المهم الذي كانت تلعبه الحركات النقابية بهدف التطوير والإرتقاء بالأحوال المعيشية للشعوب، مما دفع هذه الشعوب إلى انتخاب الرموز النقابية لتصبح في أعلى المراكز السياسية في الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن النضال العمالي لم يكن فقط كما يدعي البعض من أجل زيادة أجورهم، ولكن قد كان أيضا من أجل الديمقراطية ودعم الحقوق والحريات، حيث لعبت الحركات العمالية دوراً تاريخياً مهماً على مستوى العالم بقصد تحقيق الاستقلال وطرد الاستعمار.
وهنا أشير إلى عام ١٩٦٥م في البحرين، الذي يعد فارقا في تاريخها، عندما قامت شركة نفط البحرين بطرد ١٥٠٠ عامل، فكانت الشرارة التي أدت إلى اشتعال الانتفاضة الشعبية والمطالبة بالاستقلال وطرد الاستعمار.

كما أن الحركات العمالية قد لعبت دورا كبيرا في طرد الاستعمار الانجليزي و الفرنسي من مصر، وتعاظم دورها الوطني بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ التي قام بها الزعيم الخالد جمال عبد الناصر.
وفي الوقت الراهن، نلاحظ اقترابا وتضامنا وتعاونا بين الحركات العمالية العربية بهدف دعم الديمقراطية، وتحقيق الأمن والاستقرار للشعوب، ومثال لذلك مساندة اتحاد عمال مصر للنقابات العمالية في ليبيا لتحريرها من الميلشيات المسلحة التي تقضي على الأخضر واليابس في ليبيا الشقيقة.
وهذا يؤكد النضال العمالي من أجل الصالح العام، فليس صحيحا ما يعتقده البعض بأن العمال عندما يمارسون الدور النقابي، فهم يضغطون فقط من أجل زيادة الأجور وتنظيم ساعات العمل، فمن المؤكد أن الحركات العمالية في كافة دول العالم تسعى من أجل ذلك، ولكن ليس ذلك هو الهدف الوحيد لهذه

بقلم /أ/د.شحاته غريب

الحركات، بل تناضل أيضا من أجل دعم الحقوق والحريات، ورفض ما يسمى بمعارك « تكسير العظام « بينها وبين الحكومات، ايمانا من هذه الحركات العمالية بأن التقدم والتنمية لا يمكن أبدا أن يتحققا إلا من خلال التعاون المشترك بين الحكومات وكافة الحركات النقابية الموجودة في الدولة.

فمن الظلم البين أن نتهم النضال العمالي بأنه يهدف إلى تحقيق المصلحة الشخصية لفئة معينة، بل قد ساهمت الحركات العمالية كما ذكرت آنفا في حركات التحرر الوطني والاستقلال وطرد الاستعمار.
وإيمانا بهذا الدور النضالي البطولي للحركات العمالية، يتعين على الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والإعلام، والأحزاب السياسية، مساندة هذه الحركات، والوقوف بجانبها ضد عمليات البطش والظلم والإضطهاد، وأن يكون دعمها مدرجا ضمن البرامج المعتمدة لكافة هذه المؤسسات.

فمنذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا ونشوء الطبقات الرأسمالية، لم يكن هناك حلا سوى مواجهة بطش وظلم واضطهاد هذه الطبقات، ولا يعني ذلك أننا ضد الرأسماليين، أو ضد أصحاب الأعمال، ولكننا نؤمن بالعمل المشترك القائم على أسس التوازن والمساواة، بما يضمن لصاحب العمل تحقيق غايته، وضمان في ذات الوقت حقوق العمال.

فمن المؤكد أن للرأسماليين دور مهم في التنمية الاقتصادية، ولا يمكن أن نغفل هذا الدور، ويكون ظلما إعلان الحرب عليهم دون مبرر، كما يكون ظلما أيضا أن نتهم الحركات العمالية بأنها تدافع فقط عن صالحها الشخصي وليس عن الصالح العام.

- أستاذ قانون المدني بجامعة أسيوط
- مستشار مساعد رئيس الجامعة بمكتب شئون الجامعات العربية من ٢٠٠٥ إلى الآن
- برلماني مصري سابق
- كاتب بجريدة اخبار الخليج البحرينية .
- حائز محكم لتحديد الفائز بالجائزة في مجال الدراسات القانونية بمركز البحرين للدراسات والبحوث (جائزة ولي عهد البحرين)
- محاضر فى إطار رفع الوعي القانوني للجمعيات الأهلية.
- مدرب للمهتمين في قضايا حقوق الإنسان .
- أصدرت له مجموعة من المؤلفات و البحوث القانونية و الحقوقية .
- كما له العديد من المشاركات و الإسهامات المجتمعية و الأكاديمية.

المرأة العاملة ودورها في الحركة النقابية الكويتية

بقلم / د. سناء العصفور

تشكل المرأة العاملة في الكويت نسبة لا يستهان بها من إجمالي القوى العامة، وهي تلعب بذلك دورا مهما في الاقتصاد الوطني، ولا سيما في القطاعات التعليمية والإعلامية والوظائف الحكومية، وكذلك في الوظائف الإدارية في شركات النفط والبنوك وشركات التأمين وغيرها من القطاعات الاقتصادية والتجارية الحيوية.

لقد كفل دستور دولة الكويت حق المساواة في العمل بين الرجل والمرأة، كما ضمنت القوانين والتشريعات العمالية للمرأة بعض الحقوق الاجتماعية الأساسية، منها إجازة الحمل والولادة والإجازة السنوية وحظر تشغيل النساء ليلا .

أضف إلى ذلك ما يؤمنه لها قانون التأمينات الاجتماعية من ضمانات لمعاشات التقاعد والعجز والشيخوخة والمرض والوفاة وتعويضات إصابات العمل وغيرها.
لقد استطاعت المرأة الكويتية عموما أن تصل إلى مواقع مهمة وقيادية، سواء داخل الكويت أو خارجها، وحققت نجاحا باهرا في جميع المجالات العلمية والأدبية والثقافية والفنية والاجتماعية.

لجان المرأة في التنظيم النقابي

- لجان المرأة في الحركة النقابية لها دور كبير حيث تقوم لجان بنشر الوعي الثقافي والاجتماعي وتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها من خلال إقامة ورش عمل ودورات تخصها في مجال عملها أو في مجال أسرتها أو في مجال حالتها الصحية والنفسية، كما تقوم لجان المرأة بتنمية الوعي النقابي لدى المرأة العاملة وحثها على الانضمام إلى النقابات العمالية لنيل حقوقها وتلبية مطالبها.

كما أن الحركة النقابية تهتم بأمور المرأة العاملة وتساعدها على اكتساب التوعية والثقافة والخبرة في مجال عملها. فالنقابة تقف بجانب المرأة العاملة لحل مشكلاتها في العمل ورفع الظلم عنها. إضافة إلى التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني داخل الكويت والمنظمات النسائية العربية والعالمية بما يخدم قضايا المرأة والمجتمع.
وللمرأة في الكويت العديد من الأطر التنظيمية الخاصة بها في إطار منظمات المجتمع المدني، كالجمعيات النسائية المختلفة، من بينهما أيضا المرأة العاملة الكويتية التي تمتلك شكلا تنظيميا خاصا بها يتمثل بلجنة المرأة العاملة التابعة للاتحاد العام لعمال الكويت، إضافة إلى لجان المرأة العاملة التابعة للنقابات في القطاعين الحكومي والنفطي، وفي القطاع الخاص.
لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لعمال الكويت
لقد كان اهتمام الاتحاد العام لعمال الكويت واضحا بالمرأة العاملة، من أجل تأهيلها للعب دور فاعل، والقيام بتحرك ناشط بين صفوف النساء العاملات من أجل دفعهن إلى المزيد من الانتساب إلى

النقابات والانخراط في العمل النقابي، بما يتناسب مع الدور الذي تلعبه المرأة العاملة في ميدان العمل. ولجهة الدفاع عن حقوقها ومطالبها، والحفاظ على مكتسباتها، ومراعاة ظروفها وخصائصها.
تأسست لجنة المرأة العاملة التابعة للاتحاد العام لعمال الكويت بتاريخ ٦ إبريل عام ١٩٨٢، بموجب المادة ٦٢ من دستور الاتحاد آنذاك. ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن تأسست أيضا لجان للمرأة العاملة في معظم النقابات العمالية التابعة للاتحاد العام.
وفي بداية الثمانينيات وصلت المرأة العاملة الكويتية إلى عضوية المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الكويت بشخص الزميلة بدرية حسن من نقابة عمال شركة البترول الوطنية، أما على مستوى النقابات العمالية فقد استطاعت المرأة الدخول في عضوية مجالس إدارات عدد من النقابات، كما أنها تشارك في عضوية لجان المرأة في بعض الاتحادات والمنظمات العربية والدولية.
ولجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لعمال الكويت تنظم وتشارك العديد من النشاطات والدورات والندوات التي تهتم بقضايا المرأة العاملة، إضافة إلى تنظيمها للنشاطات الإقليمية، ونذكر منها على سبيل المثال الندوة النسائية الخليجية التي عقدت في مارس عام ٢٠١٤ بعنوان: «دور المرأة الخليجية في الإنتاج والتنمية»، والثانية في أواسط شهر نوفمبر الماضي تحت عنوان: «المرأة الخليجية والمشاريع الصغيرة.. واقع وطموح»، وقد شارك فيهما ناشطات نقابيات واقتصاديات وجتماعيات من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي.

أهداف لجنة المرأة في الاتحاد العام لعمال الكويت:

- تشجيع انضمام المرأة العاملة إلى النقابات - تنمية الوعي النقابي والاجتماعي والثقافي لدى العاملات -الدفاع عن حقوق المرأة عامة، والمرأة العاملة خاصة-المساهمة في دعم الحركة النقابية ضمن توجهات الاتحاد العام لعمال الكويت -بحث ودراسة قضايا وأوضاع المرأة العاملة - تمثيل المرأة العاملة في الاجتماعات والمؤتمرات العمالية والنشاطات الاجتماعية والندوات الثقافية المحلية والعربية والعالمية - عقد الندوات ودورات التدريب النقابي للمرأة العاملة بالتنسيق مع معهد الثقافة العمالية - المشاركة مع الاتحاد العام في إحياء المناسبات الوطنية والعمالية، وخاصة يوم المرأة العالمي ويوم العمال العالمي وغيرها من المناسبات.
ويبقى أن نقول إنه على الرغم من حضور المرأة بكثافة في القواعد النقابية، وعلى الرغم من مشاركتها بصورة واسعة في انتخابات القيادات النقابية لمجالس إدارات النقابات، فإنها لا تزال بعيدة عن المواقع القيادية داخل الحركة النقابية،
إلا في حالات نادرة، وهذا قد يكون بسبب التركيبة الاجتماعية للمجتمع، والتقاليد والأعراف السائدة في مجتمعنا إضافة إلى قلة خبرتها في النشاط النقابي أو في إدارة الحوار المتعلق بحقوقها، وهذا الواقع يطرح على عاتق لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لعمال الكويت مسؤولية توعية المرأة العاملة بحقوقها وواجباتها وتنظيمها وتكثيف جهودها، لكي تتمكن من أخذ موقعها الطبيعي إلى جانب الرجل في قيادة الحركة النقابية.

- رئيسة لجنة المرأة في الاتحاد العام لعمال الكويت
- سفيرة النوايا الحسنة - منظمة السلام الدولي و التنمية

مواويل عمالية

بقلم /الشاعر علي الشرقاوي

اول مايو

عامل انا كالنهر طول الدهر عامل
اروي بشبابي وطن و بقلبي أعامل
و حدة ايادي عرق تضوي بامل عامل
ما دمنا مثل النخل في طينة الوحده
اشواكنا بتتكسر وحده عقب وحده
لا عامل في الوطن يمشي العمر وحده
ما في وطن يرتفع بلا يد العامل

عيد العمال

مشينا اجيال بعد اجيال ننطر في الجواجب عيد
مثل صوت الفرح ينبع و يجرب لنا لبعيد
و جيت يا صانع البحرين جايب في المراكب عيد
اذا ظل العدل ويا الوفا صوب الوعي يدنى
و برفجة عرق قام و غسل من كل عي يدنا
نقول والله على حس الوطن في الدنيا عيدنا
و اول مايو شال الغم و حط في الدم كواكب عيد

اعياد الخير

ما احلاك يا تراب الوطن ف اعياد عمالك
الخير انته في الحياه و كل النعم مالك
تروي بتفاصيل العرق تاريخ عمالك
بالوحده لما يحتفل عامل سند عامل
لبلاد كلها تنتشي من فرحة العامل
المشترك بين العدل و الخير بس عامل
افتح مرازيم الوفا و يرويك عمالك

- شاعر بحريني
- بدأ في نشر نتاجه الشعري عام ١٩٦٨.
- نشرت قصائده في أغلب الصحف والمجلات المحلية والعربية.
- ترجمت قصائده إلى الإنجليزية والألمانية والبلغارية والروسية والكردية والفرنسية. ترجم الكثير من القصائد
- الإنجليزية والكندية والهندية إضافة إلى مسرحيات عديدة للأطفال والكبار.
- شغل منصب رئيس الأسرة لعدة دورات إدارية.
- كتب الكثير من الدراسات عن تجربته الشعرية.
- يشغل حاليا عضوية مسرح أوال وجمعية الشعر الشعبي البحرينية.

بقلم /الشاعر صالح المادح

كفاح و نجاح

لكم تحياتي يا
من هويتم الكفاح
وعمرتم مجد الوطن
بمتونكم فهو النجاح
حتى تباين إشراقكم
و في الأفق بان و لاح
حتى القوافي إحتارت بكم
وعطر العمل في الأرض فاح
وفجر المستقبل كان يمشي
وبفضلكم قد صار له جناح
عمال ألبا لكم
سأبعث أحلى التحيات
فأنتم بساتين الجهاد
وبنموها تكتمل الجنات
فأنتم الخير كله
وبكم الخير سيكون آت
طبتم و طابت سواعدكم
يا من أضفتم طعما للحياة
فلكم سأنثر أجمل ورودي
ولكم سأكتب أجمل الأبيات

- شاعر بحريني من ذوي الاحتياجات الخاصة

حق العمل

حق العمل أهم حق اجتماعي للإنسان، فالعمل ينتج القيم المادية ويوفر للإنسان المعيشة الكريمة والثقة في الغد.

كثيرة هي الدساتير التي تحوي أشياء كثيرة منمّقة وفضفاضة عن «حقوق الإنسان» وتخلق الانطباع بأن عالم الديمقراطية البرجوازية قد يحقق أحلام الحرية والمساواة. ويقول دستور ألمانيا «لكل ألماني حق متساوٍ في شغل أي منصب في الدولة طبقاً لاستعداداته وقدراته ومؤهلاته»، ويقول دستور اليابان «للجميع الحق في العمل وواجب العمل» وهناك أقوال مماثلة في دساتير بلدان رأسمالية كثيرة وإن لم تكن جميعها، فدساتير معظم البلدان الرأسمالية بما فيها دستور الولايات المتحدة لا تذكر شيئاً عن حق العمل. إن الإعلانات والتصريحات عن المساواة لا تعني بأي حال من الأحوال قيام المساواة على أرض الواقع!

إحدى الدراسات العمالية صدرت قبل عقدين تقول: هناك في الولايات المتحدة الأمريكية ما يطلق عليه مفهوم العمالة الكاملة، فهو يعني من الناحية الواقعية عملية تخطيط وتنظيم للبطالة، وعندما يقول الاقتصاديون الأمريكيون إن هناك «عمالة كاملة» في الولايات المتحدة، فإنهم يقصدون بذلك أن مستوى البطالة لا يتعدى ٤ في المائة من قوة العمل في البلاد.

وينظر في الولايات المتحدة إلى هذا المستوى كالمستوى الأمثل للتطور في المجتمع الرأسمالي.

وتفيد الدراسة أيضاً بأنهم يدّعون بأن هناك «عمالة كاملة» بينما هناك ملايين الأشخاص غير القادرين على الالتحاق بأي عمل، الأمر الذي يكشف زيف الكلام عن حقوق الإنسان ويكشف الواقع الحي للمجتمع الرأسمالي في الولايات المتحدة، وبالتالي فإن أقل ما توصف به معدلات البطالة التي يرصدها العاملون البرجوازيون في مجال الإحصاء هو أنها غير إنسانية!

وفي هذا الصدد تشير الدراسة إلى أن معدلات البطالة «المتعارف عليها» في كل فترة لا تعطي صورة كاملة، حيث إن الإحصاءات الرسمية لا تضع في حسبانها «البطالة الراكدة» والمتمثلة في هؤلاء الذين فقدوا الأمل في الحصول على وظيفة ثابتة، وفقدوا كل رغبة في تسجيل أسمائهم في سوق العمل، وهذا هو السبب في أن النقابات في العالم الرأسمالي تعتقد أن المستوى الفعلي والواقعي للبطالة أعلى بكثير من «المعدل» الرسمي.

كما أن الشعور بعدم الاطمئنان نحو الغد يزداد تفاقماً بفعل الأزمات الاقتصادية التي أصبحت تشمل بالفعل جميع الدول الرأسمالية الصناعية!

وإلى جانب ذلك، يشهد العالم الرأسمالي أعدادا متزايدة من الناس الذين عرفوا البطالة فترة طويلة من الزمن، وإذا أخذنا في الاعتبار تقديرات علماء الاجتماع الذين يعتقدون أن فترة الأشهر الستة

بقلم /الرفيق فهد المضحكي

هي أكثر الفترات حرجاً بالنسبة إلى هؤلاء الباحثين عن عمل (حيث إنه في خلال ٦ أشهر يكون الشخص المتعطل قد أتى على كل ما ادخره)، فإنه يمكننا إدراك كم عدد هذه المآسي الموجودة في الدول الرأسمالية!

وفي هذا الخصوص تستطرد الدراسة موضحة أنه في الوقت الذي تدّعي فيه الدعاية البرجوازية بأنه ليست هناك ثمة ضرورة للتباكي على حظ الشخص العاطل طالما أنه يحصل على إعانة البطالة التي تمكنه من الحياة بصورة «مُيسرة»، فإن هذه الدعاية تلتزم الصمت إزاء عدد من السمات الأساسية لهذه المشكلة التي تنفي هذه الصورة «الحلوة»، وأهم هذه الملامح أن هذه الإعانات لا تُدفع لجميع العاطلين، وإن دفعت فلفترة مؤقتة لا تغطي كل فترة الانقطاع الإجباري عن العمل. وفي معظم الأحوال تُدفع هذه الإعانات فقط للعمال ذوي الأقدمية الذين لهم مدة اشتراك محدودة في التأمين ضد البطالة!

وهناك شيء آخر لا يجب أن يغيب عن بالنا وهو أن هذه الإعانات هي أبعد ما تكون عن تعويض الخسائر المادية التي تحلّ بالعمال العاطلين!

إن نظم المعونات الاجتماعية في البلدان الرأسمالية وإن كانت تكفل مستوى من المعيشة أقرب ما يكون إلى مستوى الفاقة والعوز، إلا أنها لا تستطيع أن تخفف الضغوط والصدمات النفسية التي تسببها البطالة!

وعلى هذا الأساس من الأهمية بمكان أن يكون حق العمل ضرورة لاعتباره أهم حق اجتماعي للإنسان وليس مجرد نص أو مبدأ، ولا بد لهذا الحق من ضمانات اجتماعية واقتصادية وقانونية تدعمه وتؤكده. كما يعتبر الفصل غير القانوني للعامل مسألة لا تستدعي المساءلة القانونية فقط، بل تصل إلى حد المساءلة الجنائية.

وإذا ما تحدثنا عن حق العمل في الدول العربية فإن هذا الحق لا قيمة له، إذ أن هناك الكثير من التشريعات والقوانين التي تؤكد هذا الحق وعلى تكافؤ الفرص والحقوق والمكاسب العمالية وبرامج التدريب المهني وتحسين المهارات، والأكثر من ذلك توفير المستلزمات المادية لاجتثاث البطالة من مصادرها، إلا أن كل ذلك في أغلب تلك الدول لا صلة له بالواقع، وهو ما يثير الحزن لدى العاطلين والمحرومين من حق العمل!

■ كاتب بحريني
■ ناشط في الشأن السياسي و العمالي

الطبقة العمالية العراقية آفاق التطوّر وأمل الانتصار

بقلم /الرفيق عباس الشطري

لقد كان للتغيرات التي شهدها المجتمع العراقي، وخاصة بعد اتساع حركة الاستيراد والتصدير في أواخر القرن ما قبل الماضي وتحوّل الاقتصاد العراقي المنتج على بساطته إلى اقتصاد السوق تاثرا باتساع حركة التجارة العالمية التي ازدهرت بعد افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩أثره الكبير في تغير طبيعة الاقتصاد العراقي، إذ برزت ظاهرة نشوء واتساع تجارة التصدير إلى أوروبا، وبدأ العراق يصدر البضائع إلى أوروبا، ما شجع التجار الأوربيين إلى الاستثمار في هذا البلد، وخاصة في مجال البنوك وجعله منتجا للمواد الاولية وسوقا لتصريف المنتوجات، كما كان لازدهار الحركة التجارية قبل الحرب العالمية الأولى دور فعال في التعرف على الصناعات الحديثة فأنشات في المدن العراقية الكبرى كبغداد والموصل والبصرة المصانع والمعامل واتسعت طرق المواصلات النهرية والبرية، فضلا عن ازدهار الحرف التجارية.

هذه العوامل وغيرها أسهمت في نشوء طبقة وسطى عراقية، وكانت شريحة المثقفين التي نشأت تحت عباءتها تدعو إلى إجراءات لتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إضافة إلى مطالبها بتعزيز الاستقلال، وقد اضطلع المثقفون وخاصة حملة الفكر اليساري، بدور مهم لتبني مطالب الشرائح الأقل حظا في استلهام التغيرات والاستفادة منها ودفعهم بالتالي إلى تنظيم أنفسهم في جمعيات وأحزاب تعمل من أجلهم وتطالب بحقوقهم.. فأخذت هذه الشرائح تنتظم بتأثير مصالحها وحركة التنوير التي قادها المثقفون لتكوين فيما بعد الحركة العمالية الحالية.

لقد ارتبط النظال المطلبي بالنضال الوطني، واصبح كلاهما كلا واحدا في وحدة المطالب، فلا ضمان لحقوق العمال من دون بناء نظام وطني ديمقراطي عادل، حينئذ واجهت الحركة العمالية اضطهاد السلطات وتعرّض قادتها للاعتقالات والتشريد والجوع والحرمان سنوات طويلة . ونشطت في نضالها ويمكن ان نسجل للطبقة العاملة أول انتصار لها أمام السلطة الحاكمة عام ١٩٤٤ باضطرار الحكومة إلى الاعتراف بالحقوق النقابية وإجازة نقابات عمالية، إلا أنها لم تستطع فرض حقوقها كاملة على السلطات وأصحاب العمل والشركات الاحتكارية المهيمنة على أكبر المؤسسات الإنتاجية في العراق، نتيجة لعوامل عديدة، من أبرزها قلة خبرتها وتجربتها النقابية، حيث كانت تتسم لفترة طويلة بالحرمان من كل أشكال التنظيم، وعلى أثر الوعد الذي تضمنه خطاب العرش سنة ١٩٤٣ بإطلاق حرية العمل النقابي والحزبي بادر العمال في يوليو ١٩٤٤ الى تقديم طلباتهم بهدف الحصول على موافقة الحكومة على تأسيس نقاباتهم وفق ما نص عليه قانون العمل سنة ١٩٣٦ وتعديله سنة ١٩٤٢. ولم تتم الموافقة على نقابات العمال في وقت واحد وإنما لجأت الحكومة إلى التدرّج في ذلك، مما جعل عملية تأسيس النقابات تستغرق وقتا امتد من أواسط سنة ١٩٤٤ حتى نهاية سنة ١٩٤٦، وكان هدف الحكومة من ذلك عدم تكوين حركة عمالية موحّدة ومتضامنة فضلا عن إجهاض حماس العمال وتوجههم نحو التنظيم النقابي الموحد وتعميق الانقسام بينهم وكسب الوقت من أجل إبعاد العناصر العمالية المناضلة

عن قيادة النقابات واختيار العناصر الانتهازية لقيادتها، وبعد جهد شاق استطاع العمال الحصول على موافقة الحكومة على إجازة النقابات، لكنها لم تجز سوى ١٦ نقابة في بغداد والبصرة سنة ١٩٤٦.

إلا انها حصلت على مكاسب لايستهان بها ومن بين المكاسب العمالية التي تمكنت الطبقة العاملة العراقية تحقيقها، بعد تضحيات ونضالات متواصلة، إصدار» قانون الضمان الاجتماعي رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦». والذي كان أول قانونٍ للضمان الاجتماعي للعمال في العراق. فقد ألزم القانون رب العمل والحكومة بدفع ثلاثين فلساً يوميا مناصفة، وهو مبلغ تافه لايستحق الذكر بالقياس إلى قدرته الشرائية. وأوجب القانون عند دفع الإعانة ألا يكون العامل مشتركا في إضراب وأن يكون قد ترك العمل باختياره وأن يكون حسن السلوك والسمعة.

إن مما يمكننا قوله هو أن الحركة العمالية ارتبطت بالحركة الوطنية، لذلك حققت بعض المكاسب للطبقة العاملة وأبرزها الاعتراف بهذه الطبقة وجلب الأنظار إليها كقوة اجتماعية لها وزنها وامكاناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ومن الجدير ذكره، أنه لم يكن بوسع السلطة الحكومية تجاهل مطالب العمال فقامت بإصدار قوانين للعمل منذ الثلاثينيات ومنها قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ . بعد ثورة الرابع عشر من يوليو بدأت مرحلة جديدة من النضال الوطني المطلبي، فقد انفتحت الثورة على الجميع و صدر القانون ٨٢ لسنة ١٩٥٨ منظما لبعض شؤون الحركة النقابية في العراق، ثم صدر بعد ذلك نظام وجائب وحقوق النقابات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٨، ونظام النموذج الأساسي للنقابات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٨ ينظمان بعض الشؤون الإجرائية للنقابات العمالية، وبمقتضى ذلك عادت النقابات العمالية في الظهور وبدأت بتأسيس منظماتها منذ أوائل عام ١٩٥٩، كما قد أجيز تأسيس اتحاد عام لهذه النقابات بتاريخ ١٢-١١-١٩٥٩، وكانت لهذه النقابات فروع في الألوية والأقضية والنواحي يزيد عددها على ثلاثمائة فرع أغلق بعضها وتوقف نشاط بعض النقابات الأصلية منذ عام ١٩٦١ ثم بدأت السلطات تلاحق النقابيين البارزين وتعمل ضد الحركة النقابية لتأثرها بالحركة الوطنية فألغيت الهيئات الإدارية للنقابات العمالية من قبل الحاكم العسكري بعد انقلاب ٨ فبراير الأسود عام ١٩٦٣ وعينت هيئات إدارية جديدة لها من قبلها موالية للحكم الجديد، وهكذا تحولت الحركة العمالية في العراق بصورة علنية إلى ما يشبه الخلايا والقواعد للحركات السياسة الحاكمة والسائدة في البلاد تتلاطمها أمواج وعواصف التطورات العامة والخاصة إلى أن صدر قانون تعديل قانون العمل رقم ١٧١ عام ١٩٦٧ الذي ألغى أحكام وقواعد النقابات العمالية المهنية المتعلقة بالعمل وأصحاب العمل ووضع محلها قواعد وأسس للنقابات العمالية المهنية المتعلقة بالعمال وأصحاب العمل ووضع محلها قواعد جديدة لنقابات العمال فقط، وكان الأجدى أن يسمى قانون نقابات العمال على وجه الاستقلال، ولكون هذا القانون قضى على مبدأ المساواة ما بين العمال وأصحاب العمل في حق التجمع والتنظيم

النقابي الذي أقرته التشريعات الدولية والعراقية السابقة فلهما الحق ذاته، ولكن هذا القانون ألغى حق أصحاب العمل بصورة مباشرة في التنظيم النقابي، ولم يضع قواعد جديدة لهم، وجاء هذا القانون بقيود مختلفة على التنظيم النقابي العمالي في العراق بحيث يمكن اعتباره معارضا لمبدأ حرية التنظيم الذي نصت عليه الاتفاقات الدولية، فنص مثلا على تقييد عدد النقابات التي يمكن أن توجد في البلاد بما لا يزيد على عشرين نقابة فقط ووضع أسماء لها بالنص الصريح، وهو ما قد يألفه العمال من رغبة في تسمية نقاباتهم ولا يحظى بموافقتهم الإدارية لو أعطيت لهم حرية التنظيم النقابي، وبعد استلام حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٨ صدر قانون عمل جديد عام ١٩٧١ فرفع القيد عن عدد النقابات واستمرت سياسة الدولة في التدخل بفرض الهيئات الإدارية للنقابات العمالية، وتم قمع عدد من الإضرابات العمالية بالقوة واتباع سياسة ملاحقة القادة النقابيين من غير المنتمين إلى حزب البعث ومحاربتهم إلى أن اختتمت هذه المرحلة بالقرار ١٥٠ لسنة ١٩٨٧ الصادر من مجلس قيادة الثورة بتحويل عمال القطاع العام إلى موظفين، وأصبح عمال القطاع العام وهم النسبة الأكبر من اليد العاملة العراقية، لأن النظام الاقتصادي يقوم على تملك الدولة وسائل الإنتاج، وصدر قانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ وقانون التنظيم النقابي رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٧ واللذان سمحا بقيام النقابات في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني، وأن تجسد هذه النقابات (أهداف ثورة ١٧-٣٠- يوليو أي أهداف حزب البعث) ومنع قيام نقابات عمالية في القطاع العام، والذي خضع العمال فيه لقانون الخدمة المدنية، وفقدوا حقهم بالتنظيم النقابي بدعوى إلغاء التمييز الاجتماعي ضدهم وتحقيق المساواة بين المواطنين.

وشهدت الحركة النقابية تراجعا كبيرا خلال هذه الفترة بسيطرة القيادات البعثية على الحركة النقابية وفرض مرشحين من المكتب المهني على الهيئات الإدارية لهذه النقابات فكانت النقابات العمالية للقطاعات الخاص والتعاوني والمختلط ضعيفة ولا تأثير لها على الصعيد السياسي والاقتصادي وحقوق الطبقات العمالية التي تمثلها. بعد سقوط النظام وانهيار دولة الحزب الواحد لم يتغير التشريع لقانون العمل والتنظيم النقابي، ولم يلغ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥٠ الذي منع قيام نقابات عمالية في القطاع العام على الرغم من إلغاء مئات القرارات الصادرة عن مجلس قيادة الثورة، ولكن يبدو أن الجهات السياسية الحالية في العراق سارعت إلى إلغاء القرارات التي تتعارض مع مصالحها الشخصية فقط من دون تلك القرارات التي تقوض إقامة نقابات عمالية حقيقية على الرغم من نشوء تعددية نقابية في العراق إلا أن تأثيرها الفعلي ضعيف في كل الأصعدة ولم تستطع استقطاب الطبقة العاملة بشكل فعال، ولم تؤسس لتنظيم نقابي فعال، ولم تتلق أي دعم جاد من الحكومات العراقية المتعاقبة، بل على العكس شهدنا تدخلات لا يمكن السكوت عنها من فرض اتحاد عمالي وتنصيب بعض السياسيين التابعين لأحد أحزاب السلطة على الاتحاد العمالي العراقي، واعتبرته الاتحاد الرسمي الذي دعا إلى حل العديد من النقابات وإلى وضع يد الحكومة على أرصدتها وأملاكها وإلى دعم اتحادات عمالية بواجهات طائفية وعرقية لعرقلة قيام نقابات عمالية حقيقية وشرذمة الحركة النقابية العمالية منعا من أخذ دورها في بناء عراق جديد قائم على احترام حقوق أبنائه جميعا من دون أي تمييز.

ومازالت الحواجز التشريعية عائقا يحول دون قدرة هذه النقابات على بناء تنظيمات نقابية حقيقية قوية قادرة على حماية مصالح أعضائها ومجتمعها، ونأمل أن تشهد المرحلة المقبلة بناء نقابيا حقيقيا فعالا متعددا وأن يلغى أي تشريع يحول دون حق الطبقة العاملة العراقية في التنظيم النقابي والحق بالمفاوضة الجماعية ووقف كل أشكال التدخل الحكومي في شؤون النقابات أو في فرض هيئات إدارية غير منتخبة والدعم الحكومي الجاد لتأسيس نقابات عمالية قوية.

- سكرتير اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي سابقاً
- عضو لجنة الفعاليات المركزية بالحزب الشيوعي العراقي

لماذا نحب غيفارا

ولد الثائر الكوبي تشي غيفارا في عائله برجوازيه ثريه في حي راقي بالعاصمه الأرجنتينيه بيونس آيرس وأتم تعليمه إلى أن تخرج من كلية الطب وأصبح طبيبا.

لكن !

ذهابه برحله تريفيهيه مع أحد أصدقائه على متن دراجه بخاريه لعموم أمريكا الجنوبيه جعله يصاب بالذهول من الفقر الشديد لأغلب شعوبها وإستغلالهم ونهب خيرات بلدانهم من الشركات الرأسماليه التي في الأغلب أمريكيه،فكان وقع ذلك عليه كالصاعقه وحزن لذلك حزنا شديدا.

فكان ذلك نقطة التحول في حياته من طبيب ثري إلى مناضل ثوري أممي عاشق للمظلومين والفقراء..

أصبح مندوب كوبا بالأمم المتحده ووزير صناعتها لكنه ترك المناصب وحمل السلاح للقتال

أحبته الشعوب لأنه نشر الوعي بينهم عن خطر الإمبرياليه الأمريكية وطالب بحقوقهم..

أحبه الفقراء لأنه قاتل لأجلهم ولأجل المساواه والعداله الإجتماعية

أحبه المظلومين..

إحتقر المال وإعتبره بلاء الشعوب

ناضل وقاتل لإجل الإنسانيه

أحب الفقراء والمظلومين فأحبوه

أحب الشعوب فأحبوه ..

وأخيرا أقول:

وداعا رفيق الثوره مستمره

لأجل العداله الإنسانيه والعدل والمساواة

بقلم / الرفيق « سين » من الكويت

السَّواعدُ السُّمرْ
(إلى عمال العالم في يومهم)

(١) يا رفاقَ الكَدْح يَا كُلَّ الأَمَلْ
يارفاقَ (بْرُوليتَارْيا)
الكادحينْ
يا رفاقي العاملاتِ
العاملينْ
يا رفاقي في بناءٍونضالٍ
وَعَمَلْ
إنَّااليَوْمَ على الدَّرْب نُكافِحْ
نَحْنُ أَصْحَابُ حُقُوقٍ
وَبحَقٍّ يا رفاقي..لا نُسامِحْ
نَحمِلُ الرَّايات رايات
الهُدَى
منْجَلٌ فيها (حَصَادٌ)
في النَّدى
يَحْضُنُ (الشَّاكُوشَ)إن طَابَ
(النِّدَى)
عَامِلٌ فَلاَّحُ رَجْعٌ وَصَدَى
يا رفاقي (عَظَمَ) اليَوْمَ
يَوْمَ مَنْ ضَحُّوا
وَضَحُّوا(شُهَدَا).

(٢) يومُكم يومٌ....وَماجِدْ
بوركَتْ فيه السَّواعِدْ
يومُها اليومَ.. ويبقى
ساعدٌ منها يُساوي
ألْفَ ساعد
قُلْ ومليونَ مُجاهد
مَنْ أَتَى بالعلْم قانوناً ؟
وما (أَتْبَعَه (بيْنَ (سُلْطانٍ)
وَ(دُسْتور) (يُباعِدْ
غيرها السُّمْرُ السَّواعِدْ
أَسْقَطَتْ كُلَّ القَواعِدْ .

(٣) يا رفاقي لا (تُحابُوا) الاُحْتلالْ
نَحْنُ مَن كَسَرَ القَيْدَ بِكَدٍ
وَبِفكرٍ وَنضالْ
نَحنُ لا يَأكُلُنا إلاَّ (الكبَارْ)
أثريَاءُ (الرَّأسمَالْ)
(مُونُوبُولِيَا) الاُحْتِكَارْ
فانْهَضُوا بالحُقِّ
ما بِغَيْرِ السِّلْمِ تحقيقُ الأَماني
وَإلاَّ سَقَطَتْ كُلُّ المَعَاني
تلكُمُ الأَفْكارُ في أَعْناقِنا
أَوْدَعُوهَا قَادةُ الفِكْرِ
وَأَخْيَارُ الرِّجَالْ
وَبِها حُطِّمَتْ أَغْلاَلُنَا
وأَنْجَزْنَا المُحالْ.

(٤) يا رفاقي لا تُحابُوا أيَّ ظالِمْ
نَحْنُ تَحمينا النَّقَابَة
سَنَدٌ تبْقَى وإخْلاصٌ لنا
وعُقُولٌ تَرَكَتْ فينا
كَثيراً مِنْ نَجابَة
هذه الأَوْثانُ في حاضرنا
لَمْ تَدَعْ لُقْمَةَ عَيْشٍ مَنْ كآبَه
فَانْتَصَرْنا وَغَدَى اسْتَغْلاَلُهَا
عَنَّا وَمِنَّا كَغُبار
وبَعيداً كَسَحَابَة.

(٥) يا رفاقي هذه الأوثانُ أصنامٌ
فلا نفْعَ لَها
هي لا(تُطعم خبزاً من يجوعْ
لا...ولا تمسحُ من عين دموعْ
وَهْيَ لاَ تُبْصِرُ أَوْ تَسْمَعُ
إن كانتْ ترى هذي....الدُّروعْ
وهْيَ لا تُدْرِكُ صَيْحاتِ الجُموعْ

قصيدة - للشاعر الفلسطيني
الرفيق د . محمد شحادة

ليْسَ يعنيها أَنينُ القلبِ
ما بيْنَ الضلوعْ
تتمنَّى لوْ تكُنْ عَوْدَةٌ (للّه)
وَفي الحقِّ لَها .....تبتغي منكم
سجوداً وَرُكُوعاً.....وَخُشُوعْ.

(٦) أَيُّهَا النَّاسُ اسْمَعُونَا
عبْرَةٌ نَحْنُ وَإنْ كَانَتْ
أَرَقْ
نَحْنُ في الدُّنْيَا عَمَارٌ
وَشُمُوسٌ وَأَلَقْ
غيْبُكُمْ ذَابَ
كَحَبَّات العَرَقْ
فَاسْمَعُوا صَرْخَتَنا
وَافْهَمُوا غَضْبَتَنَا :
رايَةٌ لَنْ تُحْرَقُ
وَسَتَعْلُو تَخْفقُ
قَدْ رَفَعْنَاهَا صَبَاحاً
وَسَقَيْنَاها جِرَاحاً
كَبُرَتْ فينَا مَسَاءً
مَعَهَا سِرْنا وَلَمْ
نَخْشَ الغَرَقْ.

(٧) يا رفاقي أَيُّها العُمَّالُ
يا أَهْلَ الكَرامَةْ
أَنْتُمُ الأَيْدي الَّتي تسْهَرُ
اللَّيْلَ عُيُونٌ يا مَنَامَةْ
أَيُّ خَطْوٍ واثِقٍ
أَيُّ نورٍ دافِقٍ
أيُّ قلْبٍ عاشقٍ
أَيُّ خَطُوٍ أيُّ نُورٍ
أَيُّ قلْبٍ
وعيونٌ لا تَنام
وقلوبٌ خَفْقُها خَفْقُ السّلاَمْ
فَاُحْتكارُ الدِّينِ والدُّنْيا ثقُوا
إنَّهُ مَسْكُ الختامْ.

(٨) يا رفاقي فهلُمُّوا يومنا ولتتَّحِدْ
وتَعالَوا يا رفاقي نَحْتَشِدْ
ها هي الأرضُ رفاقي وَتَدُورْ
ونشيدٌ عنكُمُ لا يَبْتَعِدْ
يَومُ (شيكاغُو)
نشيدُ (الأَمَميَّةْ)
يَوْمَ ودَّعْنَا وُجُوهاً
تَشْهَدُ الآنَ أَبيَّةْ
فَخُذُوني وَرْدَةً حَمْراءَ
ما فَوْقَ الصُّدورْ
واُسْتَمِرُّي حَلِّقُي في الكَوْنِ
يا كُلَّ النُّسُورْ
وَادْخُلُوا المَيْدانَ يا أَهْلَ (المَبَادي):
آه يا خَيْرَ الأَنَامْ
وَلَكُمْ منِّي
مِنَ القُدْس تَهَاني
وَتَحَايَا وَسَلاَمْ
ها هيَ الدُّنْيَا تَناديكُمْ
تُناديكُمْ بِلادي
سَلِمَتْ هَذي الأَيادي .

- أَديب ومفكر فلسطيني / استاذ و محاضر في العديد من الجامعات بكلية الآداب
- كتب في العديد من الصحف و المجلات منها مجلة الجديد الحيفاوية والغد، و صحيفة الغد و الاتحاد
- ومجلة الأخبار اللبنانية ، و فلسطين الثورة، و أنباء موسكو و كفاح الطلبة.

مَنْ يدفع ثمن التقشف؟

بقلم / الرفيق علي مدن

تتردد كلمة التقشف في الكثير من السياقات في الآونة الأخيرة، مسببة خشية وقلقا لعامة الناس من المرحلة المقبلة. معطيات اللحظة الراهنة تبرر ضرورة استحداث وتغيير أوجه الإنفاق العام وحتى سلوكيات الناس الخاصة في الإدخار والإنفاق. فمع التراجع الحاد لأسعار النفط في الأسواق العالمية وهو شريان حياة اقتصادات المنطقة، وتصاعد المخاوف الأمنية في شتى المناطق المحيطة بالخليج، تجد دول المنطقة نفسها أمام موارد أقل ونفقات أكثر إلحاحا.

للوهلة الأولى يبدو الحديث مألوفا ومكررا، حيث راقب الجميع وقائع الأزمة الاقتصادية التي ألّمت بأكبر الدول اقتصاديا عام ٢٠٠٨، والسبل التي اقترحت وتلك التي طبقت «لمعالجتها».

وجدت الدول العاجزة عن سداد ديونها في منطقة اليورو نفسها مسلوبة الإرادة أمام مقدمي برامج الإنقاذ الذين فرضوا شروطا هاجمت بشدة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من ضمان اجتماعي وتعليم وصحة إلى جانب رفع معدلات الضرائب على الدخل. مرّت هذه القيود رغم المعارضة الشعبية الشديدة لها في أغلب دول الجنوب الأوروبي، وهكذا فرض على محددوي الدخل- تحديدا- دفع فاتورة السياسات المالية غير المسؤولة للقطاع المصرفي العابر للحدود، التي لم يكن لهم يد في وضعها، والتي استشرت في العقد الفائت وتسببت في الأزمة الاقتصادية في المقام الأول.

شبح التقشف في الإنفاق العام يأخذ أشكالا أخرى في الخليج والبحرين خصوصا، حيث إنها أحد أصغر اقتصادات المنطقة. مع وجود التعاون بين دول المنظومة الخليجية أمام البحرين خيارات أفضل من الاستدانة من المنظمات المالية العالمية. ومن غير المرجح حتى هذه اللحظة اعتماد نظام ضريبي كالموجود في الدول العربية غير النفطية، ومن غير الوارد التخلي عن خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. يتخوف المواطنون من رفع الدعم عن خدمات مثل الكهرباء والماء والمحروقات والأدوية والمواد الغذائية. لكن السؤال المهم يتمثل في تحديد النسبة الدعم التي يستفيد منها المواطن مباشرة وكلفة هذه النسبة. فأصحاب الأعمال الصغيرة منها والضخمة خصوصا استفادوا من هذا الدعم لسنوات طويلة ويستهلكون نسبا أكبر من هذه الخدمات. الدول تحمل مسؤوليات تجاه مواطنيها والمؤسسات التي تمتلكها، لكن علاقتها بالقطاع الخاص محددة بالظروف والإمكانيات.

استغلّت عوائد الطفرة النفطية في السبعينيات في بناء البنية التحتية وإنشاء المؤسسات الحكومية التي استوعبت القوى العاملة في الدول الخليجية. وجاء الانخفاض في أسعار النفط في منتصف الثمانينيات ليضع حدا لهذه السياسات التي رغم تمكنها من تحسين ظروف حياة الشعوب بنسب ملحوظة، فإنها افتقرت إلى التخطيط الطويل الأمد والاستثمار الجاد في العنصر البشري. وعرفت الخمس عشرة سنة التالية ابتعادا عن هذا النمط من الإنفاق العام. الآن، ونحن قد نكون على أبواب فترة ركود جديدة بعد طفرة سنوات الألفين قد يكون من المجدي التمعن في دروس الأمس.

- مترجم و كاتب بحريني
- له العديد من الإصدارات منها « نزهة في فناء البيت الابيض »
- و«جورج اورويل، لماذا اكتب؟»

إهداء :

و نذكر العمال دوماً بإنهم عصب الوجود

و بأنهم لن يخسروا بنضالهم غير القيود

رحلة نضال...
مع العمال